

هوالمسلك الكبير

نسخه مذهب و صحیح مع منهیه سنی



واقع کثره محمد علیان متصل مکان حکیم مرزا محمد سیاح

طبع حدیث با تمام علی بن خنیان و لدیر محمد خان طبع کردید



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور قلوبنا بمعرفة المعقولات وزين عقولنا بافاضته ادراك
الكليات والخفيات وميز نوعنا عن سائر الانواع بالذاتيات والغيبات
واقاض علينا معرفة كيفية التركيبات والترتيبات ووفقنا لاكتساب العلوم
من التصورات والتصديقات وخلصنا من ظلمات الشكوك والشبهات
والصلوة على نبينا محمد المخصوص باكمل التحيات والمبعوث بالحج والنبينا
وعلى اله الذين فازوا بفيضان التدقيقات والتحقيقات **اما بعد**
فيقول العبد الضعيف الراجي الى رحمة الله الغنى القوي عبد الله بن
أحمد العثماني الطالب الى الله درجته في الجنان واقاض عليه سبحانه
العفو والغفران قد اتفقت لاراء على ان حكمة ذي الجلال في إيجاد
العقلاء هي معرفة الذات والصفات بالاستدلال عليها بالاثار والايات

على قولهم
المعقولات هي
الذاتيات والصفات
التي لا تتغير ولا
تضعف ولا يمتنع
فيها شيء من
الاضداد والحوادث
والعقلاء هم
الذين عرفوا هذه
الذات والصفات

على قولهم
الصفات هي
التي لا تتغير ولا
تضعف ولا يمتنع
فيها شيء من
الاضداد والحوادث

وهي متوقفة على العلم المسمى بالمنطق ولهذا جمل القول من العلماء و
النحارير من العطاء بفرضية معرفته عيناً ولما كان المختصر المسمى بميزان
المنطق المشتمل على غرر الفوائد ودرر ألفائده متداولا بين الأناجم
حول تحقيقه احد من العظام اردت ان اشرح له شرحاً صغراً حجمه و
كبر علمه وكثرت فوائده وجلت عوائده واودع فيه فوائد ملتقطه من كتب
العلماء وفوائد مقتبسة من تصانيف الفضلاء ولطائف ابحاث سمعها
خاطري وغرائب اسرار ابدعتها فوق فكري جاء ان يوصل الى المرام
بتوفيق ذي الانعام والاكرام لله ولي التوفيق الهداية وعليه
التوكل في البداية والنهاية وهو حسي ونعم الوكيل ونعم المصير
فقول لما كانت الاشارة الى اجزاء العلم في اول التصنيف ثم البصيرة
للشارع قسم المص العلم اولا الى التصو فقط والتصديق فقال العلم
بالنسبة اليها اما تصو فقط اي ادراك سافج كصورنا والزوايا الثلثة
وتصورنا بالتساوي للقائمتين والنسبة بينهما قبل وقوفنا على البرهان
الهندسي قيل انما قيد بقيد فقط ليحصل التقسيم لان التقسيم ضم مختص
او اكثر الى مشترك ومطلق التصو مرادف العلم وانت خبير بحصوله
بدونه بارادة شرط لا وقيل انما قيد بقيد فقط لما بين التصو والتصديق
من اللزوم الذي ينافي التقابل لان التصديق لا يوجد بدون التصو
وانت خبير بان اللزوم بحسب لوجود لا ينافي في التقابل بحسب التصديق
كما بين الزوج والفرد والحق ان يقال انما قيد بقيد فقط ليحصل

قال في الاشارة الى العلم المسمى بالمنطق وهو متوقفة على العلم المسمى بالمنطق ولهذا جمل القول من العلماء والنحارير من العطاء بفرضية معرفته عيناً ولما كان المختصر المسمى بميزان المنطق المشتمل على غرر الفوائد ودرر ألفائده متداولا بين الأناجم حول تحقيقه احد من العظام اردت ان اشرح له شرحاً صغراً حجمه وكبر علمه وكثرت فوائده وجلت عوائده واودع فيه فوائد ملتقطه من كتب العلماء وفوائد مقتبسة من تصانيف الفضلاء ولطائف ابحاث سمعها خاطري وغرائب اسرار ابدعتها فوق فكري جاء ان يوصل الى المرام بتوفيق ذي الانعام والاكرام لله ولي التوفيق الهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية وهو حسي ونعم الوكيل ونعم المصير فقول لما كانت الاشارة الى اجزاء العلم في اول التصنيف ثم البصيرة للشارع قسم المص العلم اولا الى التصو فقط والتصديق فقال العلم بالنسبة اليها اما تصو فقط اي ادراك سافج كصورنا والزوايا الثلثة وتصورنا بالتساوي للقائمتين والنسبة بينهما قبل وقوفنا على البرهان الهندسي قيل انما قيد بقيد فقط ليحصل التقسيم لان التقسيم ضم مختص او اكثر الى مشترك ومطلق التصو مرادف العلم وانت خبير بحصوله بدونه بارادة شرط لا وقيل انما قيد بقيد فقط لما بين التصو والتصديق من اللزوم الذي ينافي التقابل لان التصديق لا يوجد بدون التصو وانت خبير بان اللزوم بحسب لوجود لا ينافي في التقابل بحسب التصديق كما بين الزوج والفرد والحق ان يقال انما قيد بقيد فقط ليحصل

بصورة الشيء الصورة الحاصلة عند العالم لا في نفس الامر فبينا ان تصور
ما لا يطابق الواقع ايضا العقل جوهر مجرد عن المادة لذاته مفار
لها في فعله وهي النفس الناطقة التي يسير اليها كل واحد بقوله انا واذا
تقرر هذا فاعلم ان معنى حصول صورة الشيء في العقل ان يحصل في العقل
اشد الى الشيء عجيب وجد في الخارج كان اياه والمراد بالشيء المعنى
اللغوي وبهذا ظهر فساد ما قيل ان هذا التعريف لا يتناول تصور المعاني
لان الواحد لم ليس بشيء وذو صورة له وقوله وهو حصول صورة
الشيء في العقل جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله اما
تصور فقط وبين المعطوف وهو قوله او تصديق وهو تصور معه
معية دائمة حكم وحسب ليقط الاعتراض بانه يلزم ان يكون كل واحد
من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة والمجموع المركب من الثلث
كل اثنين منها تصديقا لكن يبقى اعتراض آخر تامل والذي يقطع ما
الاشكال هو ان يقال ان المراد معية دائمة معتبرة واعلم ان
المعية لا تدل على خروج الحكم فلا يصدق تعريف التصديقات
الا على مجموع التصورات لثالث الحكم وذلك بعينه مذهب كلام
فلا يحق ما قيل ان هذا التعريف لا ينطبق على مذهبهم والحكماء
كذا قيل وعلى ظاهرة بحث ان قيل ان مورد القسمة ان كان العلم
الواحد لم يصح جعل التصديق الذي هو عبارة عن الادراكات
قسما منه وان كان اعم منه لزم ان يكون المركب من القضية الثابتة

بصورة الشيء الصورة الحاصلة عند العالم لا في نفس الامر فبينا ان تصور
ما لا يطابق الواقع ايضا العقل جوهر مجرد عن المادة لذاته مفار
لها في فعله وهي النفس الناطقة التي يسير اليها كل واحد بقوله انا واذا
تقرر هذا فاعلم ان معنى حصول صورة الشيء في العقل ان يحصل في العقل
اشد الى الشيء عجيب وجد في الخارج كان اياه والمراد بالشيء المعنى
اللغوي وبهذا ظهر فساد ما قيل ان هذا التعريف لا يتناول تصور المعاني
لان الواحد لم ليس بشيء وذو صورة له وقوله وهو حصول صورة
الشيء في العقل جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله اما
تصور فقط وبين المعطوف وهو قوله او تصديق وهو تصور معه
معية دائمة حكم وحسب ليقط الاعتراض بانه يلزم ان يكون كل واحد
من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة والمجموع المركب من الثلث
كل اثنين منها تصديقا لكن يبقى اعتراض آخر تامل والذي يقطع ما
الاشكال هو ان يقال ان المراد معية دائمة معتبرة واعلم ان
المعية لا تدل على خروج الحكم فلا يصدق تعريف التصديقات
الا على مجموع التصورات لثالث الحكم وذلك بعينه مذهب كلام
فلا يحق ما قيل ان هذا التعريف لا ينطبق على مذهبهم والحكماء
كذا قيل وعلى ظاهرة بحث ان قيل ان مورد القسمة ان كان العلم
الواحد لم يصح جعل التصديق الذي هو عبارة عن الادراكات
قسما منه وان كان اعم منه لزم ان يكون المركب من القضية الثابتة

بصورة الشيء الصورة الحاصلة عند العالم لا في نفس الامر فبينا ان تصور
ما لا يطابق الواقع ايضا العقل جوهر مجرد عن المادة لذاته مفار
لها في فعله وهي النفس الناطقة التي يسير اليها كل واحد بقوله انا واذا
تقرر هذا فاعلم ان معنى حصول صورة الشيء في العقل ان يحصل في العقل
اشد الى الشيء عجيب وجد في الخارج كان اياه والمراد بالشيء المعنى
اللغوي وبهذا ظهر فساد ما قيل ان هذا التعريف لا يتناول تصور المعاني
لان الواحد لم ليس بشيء وذو صورة له وقوله وهو حصول صورة
الشيء في العقل جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله اما
تصور فقط وبين المعطوف وهو قوله او تصديق وهو تصور معه
معية دائمة حكم وحسب ليقط الاعتراض بانه يلزم ان يكون كل واحد
من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة والمجموع المركب من الثلث
كل اثنين منها تصديقا لكن يبقى اعتراض آخر تامل والذي يقطع ما
الاشكال هو ان يقال ان المراد معية دائمة معتبرة واعلم ان
المعية لا تدل على خروج الحكم فلا يصدق تعريف التصديقات
الا على مجموع التصورات لثالث الحكم وذلك بعينه مذهب كلام
فلا يحق ما قيل ان هذا التعريف لا ينطبق على مذهبهم والحكماء
كذا قيل وعلى ظاهرة بحث ان قيل ان مورد القسمة ان كان العلم
الواحد لم يصح جعل التصديق الذي هو عبارة عن الادراكات
قسما منه وان كان اعم منه لزم ان يكون المركب من القضية الثابتة

بقصود امر آخر خارجا عن القسمة قلنا ان مورد القسمة هو العلم
 الواحد والتصديق وان كان متعدد في حد ذاته لكنه واحد باعتبار
 بعرض الهيئة الاجتماعية ان قيل ان تلك الهيئة الاجتماعية لا تعلق
 من ان تكون علما او معلوما وعلى كلا التقديرين يلزم المحال اما
 على التقدير الاول فلانه يلزم ان يكون اجزاء التصديق ائدة
 على الاربعة واما على التقدير الثاني فلانه يلزم ان يكون المركب من
 العلم والمعلوم قسما من العلم قلنا ان تلك الهيئة خارجة عن التصديق
 لازمة له غير منفكة عنه فلا يلزم المحال ان قيل ان اريد من العلم الواحد
 الواحد الحقيقي يلزم خروج التصديق عنه وان اريد الواحد اعتبارا
 يلزم خروج النصور وان اريد الاعم وهو لا يتحقق الا في ضمن احدهما
 يلزم عليه ما لزم عليهما قلنا المراد هو الواحد الاعم لكن لا يلزم من
 عدم تحقق العام الا في ضمن الخاص عدم ارادة العام الا في ضمن
 الخاص فانه يجوز ان يراد العام من حيث هو عام من غير التعلق
 الى واحد من خواصه وفيه بحث ولما كان التصديق مشتقاً على
 الشئين النصور والحكم وقد ذكر مفهوم التصديق من قبل فاراد
 ان يذكر مفهوم الحكم ليتضح التصديق بخبره فقال وهو اي الحكم
 اسداد امر اي ضمده الى امر آخريجاباً وهو يقع النفسه او سلباً
 وهو انراؤها خرج بفعله لا بحجاب السلب ما ليس حكمه كالنسبة
 لنفسين لا يورد عليه نحو الانسان انسان وبسبب ان المعايير

مع الجهل بانه انسان او فرس او بقرا وغيرها وكذا الحكم على زيد بانه انسان
 مع اننا لا نعرف من الانسان الا انه شيء له الضحك ان قيل لو كان التصديق
 غير متوقف على التصور بالكلية لزم ان يكون التصور باي وجه كان
 كافيا في التصديق وليس كذلك قلنا ان التصديق وان لم يتوقف على
 التصور بالكلية لكنه ليس التصور باي وجه كان كافيا في التصديق
 بل لا بد في كل تصديق من نوع تصور يقتضيه الحكم ويستلزمه كالتصديق
 بان هذا الشيء ضاحك فانه يتوقف على تصور انه انسان لان هذا
 التصديق يقتضيه ذلك التصور ويستلزمه لا تصور انه فرس وغيره
 وكذا التصديق بانه ماش فانه يتوقف على تصور انه حيوان لا على
 تصور انه جماد وعلى هذا نقس تأمل ولما كان الاحتياج الى العبارة
 اكثر اشتغل المصباح بالفاظ فقال **فصل في الفاظ وما كان**
نظر المنطق في الفاظ من حيث انها تدل على المعاني لا من حيث انها
موجودة او معدومة او اعراض او جواهر وانها كيف تحدث الى
غير ذلك وجب التعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فنقول الدلالة هي
 كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر كما يلزم من العلم
 بوجود المصنوع العلم بوجود الصانع والظن بشيء اخر كما يلزم
 من العلم بوجود السحاب الظن بوجود المطر ومن الظن به الظن
 بشيء اخر كما يلزم من الظن بوجود السحاب عند رؤية الدخان في
 جو السماء الظن بوجود المطر وتقسيمها ان الدلالة على قسمين لفظية

له قول له وليس كذلك
 الا ترى انك اذا قلت
 هذا الشيء ضاحك او فرس
 فذلك الشيء لا يكون
 مخصصا لغيره

من قول الله تعالى
 فليكن من جنس
 العنقود او تجميع النعم
 او منقول
 على قول ارسطو
 الجنان انما هي الاصل
 الذي هو موطن
 من حيث انما هي
 من حيث انما هي

وغير لفظية واللفظية على ثلاثة اقسام وضعية وطבעية وعقلية وغير
اللفظة ايضا ثلثة اقسام وضعية وطבעية وعقلية فيكون مجموع
اقسام الدلالة ستة ونعم بعضهم ان الطبعية من غير اللفظية غير موجودة
قلنا الدلالة الطبعية بغیر اللفظية موجودة كدلالة قوة حركة العرق
الناضر الضارب وضعفها على قوة المزاج وضعفه والنسبة بين اقسام
اللفظية اما بحسب الصدق المبائة الكلية واما بحسب الوجود في
الوضعية والطبعية ايضا مبائة كلية ويتركوا احد من الوجودية و
الطبعية ويزيد العقلية بمجموع وخصوص من وجه واما بين اقسام غير
اللفظية فمبائة كلية بحسب الوجود والصدق كذا قيل وفيه نظر
المقصود الدلالة الوضعية اللفظية وهي كون اللفظ الموضوع بحيث
اودده الحس على النفس لحظت معناه المرتسم مع ذلك اللفظ للعلم
السابق بالوضع وهي على ثلاثة اقسام مطابقة وتضمن والترام لا دلالة
اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له اي وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى فطابق
لتوافق اللفظ والمعنى بكونه موضوعا بازائه كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق وانما فيه حدود الدلالات الثلاث بتوسط الوضع لئلا يهتقد
كل منها بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع للجرم والضوء
والمجموع فان الدلالة على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتضمنا و
الترام اي معنى ادلالة لفظ الشمس على الضوء يمكن ان يكون مطابقة
عند اطلاق عليه وتضمنا عند اطلاقه على المجموع والترام المقتضى

له قوله قيل وضعية
الطبعية لا يتبع
لوجوب صدق اللفظ
ومع ذلك اللفظ
فيما ينافي
على عموم وضع من بين
الوضعية والعقلية في زيد
ما هو الوجود والعدم
بيل على ذلك
على وجود اللفظ ووجود
العقلية في اللفظ ووجود
اي شأنا في ذلك
يرون اللفظ في ذلك
وذلك اللفظ في ذلك
فان اللفظ في ذلك
بجانب العقل
يرون اللفظ في ذلك
وذلك اللفظ في ذلك
على قوله وفيه نظر لان
كل ذلك في ذلك
في ذلك اللفظ
عقلية فالتضمن
اجال في الوضع
نفسه في ذلك
على قوة الترابط
مختار فليس

في ذلك اللفظ

الاطلاق على الجرم الملتزم له فيصدق على الدلالة على الضوء تضمننا
 عند الاطلاق على المجموع والتزاما عند الاطلاق على الجرم انها دلالة اللفظ
 على تمام ما وضع له فينتقض حد المطابقة بالنظر والالتزام بدخولها فيه
 فلما قيد بهذا القيد ينفع الاستقاض لان الدلالة على الضوء عند الاطلاق
 المذكورين ليس بواسطة ان الضوء تمام ما وضع له بل بواسطة انه جزء ما
 وضع له او لازم وضع له ويصدق ايضا على الدلالة على الضوء مطابقة عند
 الاطلاق عليه والتزاما عند الاطلاق على الجرم الملتزم له انها دلالة اللفظ
 على جزء ما وضع له نظر الى وضعه للمجموع فينتقض حد النظم بالمطابقة والالتزام
 بدخولها فيه فلما قيد بتوسط الوضع زال الاستقاض وكذا يصدق على الدلالة
 على الضوء مطابقة عند الاطلاق عليه وتنظيها عند الاطلاق على المجموع
 انها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له نظرا الى انه موضوع للجرم فينتقض
 حد الالتزام بالمطابقة والنظم بدخولها فيه فلما قيد بتوسط الوضع زال
 الاستقاض ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع اى وضع اللفظ لما اى
 معنى دخل ذلك المعنى اى المعنى المدلول المراد فيه اى في ذلك المعنى الموضوع
 له تضمن لكون المعنى المدلول ضمن المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على
 الحيوان فقط او على الناطق فقط ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع اى
 وضع اللفظ لما اى معنى خرج ذلك اى المدلول المراد عنه اى عن ذلك المعنى
 الموضوع له التزام لكون المعنى المدلول لازما للمعنى الموضوع له كدلالة الانسان
 على قابل العلم وصنعة الكتابة واشتراط في الالتزام الملتزم المذهبي هو

هذا هو المعنى المدلول المراد فيه اى في ذلك المعنى الموضوع له
 كدلالة الانسان على الحيوان فقط او على الناطق فقط ودلالة اللفظ
 على المعنى بتوسط الوضع اى وضع اللفظ لما اى معنى دخل ذلك المعنى
 اى المعنى المدلول المراد فيه اى في ذلك المعنى الموضوع له تضمن
 لكون المعنى المدلول ضمن المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على
 الحيوان فقط او على الناطق فقط ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط
 الوضع اى وضع اللفظ لما اى معنى خرج ذلك اى المدلول المراد عنه
 اى عن ذلك المعنى الموضوع له التزام لكون المعنى المدلول لازما
 للمعنى الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة
 واشتراط في الالتزام الملتزم المذهبي هو

كونه بحيث يحصل في الذهن متي يحصل السمي فيه لان فهم المعنى عند اطلاق
اللفظ اما بسبب وضع اللفظه او بسبب ان يلزم من فهم المعنى الموضوع
فهمه ان قيل لا نسلم ان اللزوم الذهني شرط للدلالة الا لزامية وكالات
الدلالة الا لزامية بدونه واللازم باطل لان الدلالة الا لزامية مجموع
بدون اللزوم الذهني كما في اللوازم البعيدة والمعنيات قلنا تتمع كوز اللوازم
البعيدة من مثل لو كانت الفاظ والمعنيان ان لم يلزم الانتقال الذهني اليها
بعد كمال تصورات مسميات الفاظ فدلالتها عليها ممنوعة ولا فلا
نقص ان قيل ان تمثيل للم للدلالة الا لزامية بالمثال المذكور لا يصح
الدلالة الا لزامية عندهم عبارة عن كون الامر الخارجي بحيث يلزم
من حصول السمي في الذهن حصوله فيه وليس يلزم من حصول الحيوان
الناطق في الذهن حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم هو
اللزوم البين بالمعنى الاخص الذي هو عبارة عما ذكره لان هذا المثال
للازم المعتبر عندهم بل لللازم المطلق من غير النظر الى اعتباره او يقال
ان المصنع بنى الكلام على ان المعتبر في الدلالة الا لزامية هو اللزوم
البين بالمعنى الاعم كما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين وهو متحقق
بين الانسان وقابل العلم هكذا قالوا والاول ان يقال كدلالة الاعم
على البصر قد قيل للاول ان يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولا
في الدلالة الا لزامية اللزوم الخارجي لتحقيق الدلالة الا لزامية بدون
اللزوم الخارجي كما في العمى وقيل بين اللزوم الذهني والخارجي عموم وخصوص

ان السمي في الذهن متي يحصل السمي فيه لان فهم المعنى عند اطلاق
اللفظ اما بسبب وضع اللفظه او بسبب ان يلزم من فهم المعنى الموضوع
فهمه ان قيل لا نسلم ان اللزوم الذهني شرط للدلالة الا لزامية وكالات
الدلالة الا لزامية بدونه واللازم باطل لان الدلالة الا لزامية مجموع
بدون اللزوم الذهني كما في اللوازم البعيدة والمعنيات قلنا تتمع كوز اللوازم
البعيدة من مثل لو كانت الفاظ والمعنيان ان لم يلزم الانتقال الذهني اليها
بعد كمال تصورات مسميات الفاظ فدلالتها عليها ممنوعة ولا فلا
نقص ان قيل ان تمثيل للم للدلالة الا لزامية بالمثال المذكور لا يصح
الدلالة الا لزامية عندهم عبارة عن كون الامر الخارجي بحيث يلزم
من حصول السمي في الذهن حصوله فيه وليس يلزم من حصول الحيوان
الناطق في الذهن حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم هو
اللزوم البين بالمعنى الاخص الذي هو عبارة عما ذكره لان هذا المثال
للازم المعتبر عندهم بل لللازم المطلق من غير النظر الى اعتباره او يقال
ان المصنع بنى الكلام على ان المعتبر في الدلالة الا لزامية هو اللزوم
البين بالمعنى الاعم كما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين وهو متحقق
بين الانسان وقابل العلم هكذا قالوا والاول ان يقال كدلالة الاعم
على البصر قد قيل للاول ان يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولا
في الدلالة الا لزامية اللزوم الخارجي لتحقيق الدلالة الا لزامية بدون
اللزوم الخارجي كما في العمى وقيل بين اللزوم الذهني والخارجي عموم وخصوص

اللفظ اما بسبب وضع اللفظه او بسبب ان يلزم من فهم المعنى الموضوع
فهمه ان قيل لا نسلم ان اللزوم الذهني شرط للدلالة الا لزامية وكالات
الدلالة الا لزامية بدونه واللازم باطل لان الدلالة الا لزامية مجموع
بدون اللزوم الذهني كما في اللوازم البعيدة والمعنيات قلنا تتمع كوز اللوازم
البعيدة من مثل لو كانت الفاظ والمعنيان ان لم يلزم الانتقال الذهني اليها
بعد كمال تصورات مسميات الفاظ فدلالتها عليها ممنوعة ولا فلا
نقص ان قيل ان تمثيل للم للدلالة الا لزامية بالمثال المذكور لا يصح
الدلالة الا لزامية عندهم عبارة عن كون الامر الخارجي بحيث يلزم
من حصول السمي في الذهن حصوله فيه وليس يلزم من حصول الحيوان
الناطق في الذهن حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم هو
اللزوم البين بالمعنى الاخص الذي هو عبارة عما ذكره لان هذا المثال
للازم المعتبر عندهم بل لللازم المطلق من غير النظر الى اعتباره او يقال
ان المصنع بنى الكلام على ان المعتبر في الدلالة الا لزامية هو اللزوم
البين بالمعنى الاعم كما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين وهو متحقق
بين الانسان وقابل العلم هكذا قالوا والاول ان يقال كدلالة الاعم
على البصر قد قيل للاول ان يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولا
في الدلالة الا لزامية اللزوم الخارجي لتحقيق الدلالة الا لزامية بدون
اللزوم الخارجي كما في العمى وقيل بين اللزوم الذهني والخارجي عموم وخصوص

من وجه اجتماعهما في الزوجية للآتين وافتراق الذهني عن الخارجي
البصر للعلمي وافتراق الخارجي عن الذهني في خواص البيانات المخفية على أكثر
البريات التي لا تظهر إلا بعد التجارب الكثيرة مع امعان النظر والنسب بين
الدلالات الثلاث بالضرورة وعدمه باعتبار مقايضة كل منها إلى الآخر
منحصرة في ستة فالضمن والالتزام يستلزمان المطابقة لهما يستلزمان
الوضع وهو مستلزم للمطابقة فيستلزمان المطابقة وهو ظاهر المطابقة
لا تستلزم الضمن لأنه قد يكون اللفظ موضوعا للمعنى بسيطاً كالنقطة فهو
يدل عليه بالمطابقة ولا تضمن ولا يستلزم الالتزام أيضاً يجوز أن يكون
المسمى لزم بين بالمعنى الخاص وح يتحقق المطابقة لا الالتزام وايضاً لو كانت
المطابقة مستلزمة للالتزام لكان كلما تعقلنا شيئاً تعقلنا معه شيئاً
آخر وليس كذلك ضرورة إنا نتصور كثيراً من الأشياء مع الذهول عن سائر
أغيارها والامام قال به لأن لكل ماهية لازماً بيننا وقله إنها ليست
غيرها واجيب بان كون المعنى ليس غير لازم بين بالمعنى العام والمعتبر
الدلالة هو المعنى الخاص أنت خير بان المعتبر عند الامام هو المعنى العام
لا الخاص فيكون المطابقة مستلزمة للالتزام عنده وأما الضمن
الالتزام فلا تلازم بينهما لأنه يجوز أن لا يكون المسمى المركب ثم فينفك
الضمن عن الالتزام ولذا يجوز أن يكون المسمى البسيط ملزماً لما يلزم
من فهمه فهمه فينفك الالتزام عن الضمن لما كان نظر المنطقي في اللفظ
من حيث أنها دلائل طرق الانتقال وهي معان مركبة من مفردات أراد

[illegible]

البحث عن الالفاظ الدالة على طريق الانتقال وعن الالفاظ المفردة الدالة على
اجزائه فشرع في تقسيم اللفظ الى المركب والمفرد وقدم المركب لكونه حجبا
فقال واللفظ الدال بالمطابقة اى مطلقا ونقول قيد بالمطابقة لاصلها
ان قصد اى ان كمال بحيث يقصد بجزئه المرتب المسموع حقيقة او تقدير اقصاه
جائزا على قانون اللغة دلالة على جزء معناه حيز ما يقصد به فلا بد ان
يكون للفظ جزء ولذلك الجزء دلالة على المعنى وذلك المعنى بعض المعنى
المقصود ودلالة الجزء على بعض المعنى المقصود مقصودة كرامى الحجة
فخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كب اذا جعل علما او يكون له جزء كز
لا يدل على شيء كيد ماله جزء دال على جزء المعنى لكن لا على جزء المعنى
المقصود كعبد الله اذا جعل علما للشخص وما يكون له جزء دال على جزء
معناه المقصود لكن لا يكون دلالة على جزء المعنى المقصود مقصودة
كالحيوان الناطق اذا جعل علما للشخص انسانى فعبدا الله وحيوانا ناطق
علمي كز يد باعتبار معناهما العلمى في عدم قصد دلالة جزء لفظه
على جزء معناه العلمى والفرق بينهما ان للمعنى التركيبى في الحيوان
الناطق جزء معناه العلمى فانه عبارة عن المعنى التركيبى والشخص فاذا
دل جزء اللفظ باعتبار الوضع التركيبى على جزء المعنى فدلالة عليه دلالة
على جزء المعنى العلمى المقصود لان جزء الجزء جزء والمعنى التركيبى في عبدا
الله ليس بجزء من المعنى العلمى الذى هو الشخص لان الانسان العبدية ولا الهية
خارجة عن الشخص فدلالة جزء لفظه باعتبار الوضع التركيبى على جزء

۴۹ قوله دلالة خبر النظم امی لفظ کل واحد منهما ۱۲ منه رحمه الله

معناه ليست دلالة على جزء المعنى المقصود فالحاصل ان اللفظ الدال
بالمطابقة ان تحقق فيه القيود الاربعة المذكورة فهو مركب اى السهم
فان الرامى يدل على ذات صدق منه الرمى والسهم على جسم معين وهذا
الدلالة مقصودة لا يقال ان المقصود ههنا التقسيم والتقسيم باعتبار
الذات لا خفاء ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب فينبغي ان يقدم
المفرد على المركب لان قول المقصود ههنا تقسيم اللفظ الدال بالمطابقة
الى القسمين وتعريفهما لا تقسيمهما والتعريف باعتبار المفهوم ومفهوم
المركب مقدم على مفهوم المفرد لان مفهوم المركب جودى ومفهوم
المفرد عدمى لان القيود المعتمدة في مفهوم المركب جودية وفي مفهوم
المفرد عدمية لان القيود المعتمدة في مفهوم المركب تحقق جزء اللفظ
وتحقق جزء المعنى وتحقيق الدلالة وتحقيق صدق تلك الدلالة فهذه
معتبرة في مفهوم المركب بمعنى انه لا بد من تحقق كل واحد من التحقق
المركب هذه القيود غير معتبرة في المفرد بمعنى انه لا بد من عدم تحقق هذه المجموع
لتحقق المفرد لا بمعنى انه لا بد من تحقق مفرد من انقياء كل منها والا لم يكن مثل عبد الله و
حيوان ناطق علميز مفردا والقيود في مفهوم المركب جودية وفي مفهوم المفرد
عدمية كما اشار اليه المصرح بقوله والا لى ان لم يقصد بناء منه الدلالة على
معناه حينما يكون ذلك المعنى مقصودا يعنى ان لم يتحقق مجموع تلك القيود المعتمدة
والمركب فهو مفرد بان لا يكون اللفظ جزءا كقوله الاستغفار لو يكون له جزء دال
معنى فلو يكون له جزء دال على معنى كقوله على بحر المعنى المقصود كعبد الله لو يكون

[illegible]

جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة
 كالحيوان الناطق علما الشخص النساء والمحققون من الخويزين يجعلون
 مثل عبد الله علما مركبا لان نظهم الى اللفظ نفسه فلما راوا انه قد
 عليه احكام المركب جعلوه مركبا واما المنطقي فظرة القصدي
 ليس الا الى المعاني ولما فرغ عن تقسيم اللفظ الدال الى المفرد والمركب
 في تقسيمهما وقدم تقسيم المفرد لان ذاته مقدم على ذات المركب
 فقال فان لم يصلح المفرد صلاحية ذاتية لان يجزئ به عن شيء وانما قدم
 هذا القسم من المفرد مع انه عدمي لكون ما صدق عليه واحدا وهو كلمة
 بخلاف القسم الثاني فان شرط وجوبه قوله فهو اداة اي حرف كلاهما
 باعتبار مفهومهما الاصل الغير المستقل لا تقع مجزأ بها لا وحدها ولا مع
 غيرها وان وقع جزء من الخبرية بعد العدل عن المعنى الغير المستقل كما
 في قولنا زيد لا يجزئ فهذا سميت معدولة وان يصلح المفرد له اي لان خبرية
 اي لان يسند به فلا يرد فعل الامر والهي ولما كانت الكلمة وجودية
 مع عدم التقسيم فيما قدمها على الاسم فقال فان دل المفرد ^{على} وصعابا
 فخرج غذا وامر لان بمقارنته بهيئة التصيغية اي بصورته العاكسة
 للحروف الاصلية والزائدة على فان فخرج ما لا يدل على الزمان معين
 فخرج ما يدل على مطلق الزمان كما لدخل والمضرب من الامثلة الثلاثة
 فخرج ما يدل بالتضمن على زمان معين غير الثلاثة كالصباح والقبول
 فاحفظ ما ذكرنا وافهم ما اشرنا فان هذا الموضع موضع منزلة الاقدام

على قوله صلاحية ذاتية مقصودة
 لا يصلح الانسان لصلاحية كالانسان في
 والمواد في خبره وان كانت في
 مذنب و لا بان في خبره لان خبره
 شيئا لا يحتمل ان يكون شيئا وان كان
 وان كان خبره ان يكون شيئا وان كان
 من خبره خبره وان كان خبره خبره
 فان لم يصلح المفرد صلاحية ذاتية لان
 هذا القسم من المفرد مع انه عدمي لكون
 بخلاف القسم الثاني فان شرط وجوبه
 باعتبار مفهومهما الاصل الغير المستقل لا
 غيرها وان وقع جزء من الخبرية بعد
 في قولنا زيد لا يجزئ فهذا سميت
 اي لان يسند به فلا يرد فعل الامر
 مع عدم التقسيم فيما قدمها على الاسم
 فخرج غذا وامر لان بمقارنته بهيئة
 للحروف الاصلية والزائدة على فان
 فخرج ما يدل على مطلق الزمان كما
 فخرج ما يدل بالتضمن على زمان
 فاحفظ ما ذكرنا وافهم ما اشرنا فان
 هذا الموضع موضع منزلة الاقدام

فاحفظ ما ذكرنا وافهم ما اشرنا فان هذا الموضع موضع منزلة الاقدام

واحد لان الاسم الذي يكون معناه كثيرا يحى هذا الافتام فيه ايضا
كما سنشير اليه آنفا واعلم ان المصراع اسم الاشارة والمعهود اختلافه
قال بعضهم از معناه لا يكون متحدا بالشخص بل كل لكونه مقولا على كثير
وقال بعضهم وهو التحقيق از الضمير كانت مثلا موضوع بوضع عام لكل واحد
من المتكلمين المخاطبين فان الواضع تعقل او لكل واحد من تلك الاعيان
في ضمن مفهوم كل ووضع اللفظ بازاء كل واحد منها ثانيا وكذا اسم الاشارة
فاللفظ هذا موضوع بوضع عام لكل مشار اليه مذكور مفرد وعلى هذا
القياس المعهود فعل هذا التحقيق يكون كل واحد منها مقبل ما يكون
معناه كثيرا ويكون الفرق بينه وبين المشتك بان المشترك موضوع لعمان
متعددة باوضاع مختلفة وكل واحد منها موضوع لها بوضع عام هر
بهذا انه لا حاجة الى قوله ولم يكن ضميرا واسم اشارة او معهودا كانت
وهذا الرجل فان شرط وجوبه قوله يسمى علما وخبريا حقيقة تا ايضا عند
المنطقين ان كان معناه واحدا ولم يتعين ذلك المعنى فهو يسمى متواطيا ^{للفق}
افراد في معناه ان كان حصوله اى حصول ذلك المعنى في كل الافراد في جميع افراد
المتصورة موجبة او على السواء كاسنان فير وشمس فان معنى الانسان حاصل
في جميع الافراد على السوية وكذا معنى الفرس والشمس وسمي مشتركا لان
يوقع الناظر في الشك او هو من المتواطيين بناء على حصول اصل المعنى في
الكل او من المشترك بناء على التقاوت وبعضهم لم يعتبر هذا التقيد ^{للفق} لان اصل
المعنى في الكل على السواء والتقاوت خارج عن اصل المعنى اعتد بذلك الخارج فيكون هذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر الطوسي

ناقلة عرفاً عما أكد به فانها في الاصل وضعت لكل ما يندب على الارض
 ثم نقلها العرف العام الى الخيل والبغال والحمير ويسمى منقولاً شرعياً ان كان
 ناقلة شرعاً اي صاحب الشرع كصلوة فانها في الاصل وضعت للدعاء ثم نقلها
 صاحب الشرع الى اركان مخصوصة معلومة ويسمى منقولاً اصطلاحياً ان كان
 ناقلة عرفاً خاصاً وهو عبارة عما كان مقراً في العقول وتلقته الطبائع
 السليمة بالقبول كاصطلاح النحوي كالفعل فانه في اصل اللغة اسم للمصدر
 عن الفاعل كالاكل والشرب ثم نقل النحوي الى كلمة دللت على مكان كانت
 اللغة اصلاً والنقل طارياً عليها لم يتحقق من اقسام المنقول الحاصلة من
 ضرب الاربعة في الاربعة الا ما ذكر هذا اذا ترك موضوعه الاول ان
 لم يترك موضوعه الاول بل يستعمل فيه ايضاً يسمى بالنسبة الى المعنى الاول
 الموضوع له حقيقة لثبوته في مكانه الاصل ويسمى بالنسبة الى المعنى الثاني
 مجاز التجاوز عن مكانه الاصل كالاسد بالنسبة الى الحيوان الصائل
 الرجل الشجاع فان الاسد لا وضع للحيوان الصائل ثم نقل الى الرجل شجاعاً
 لعلاقة بينهما وهو الشجاعة فاستعماله في الاول بطريق الحقيقة وفي
 الثاني بطريق المجاز لا يقال ان المصدر جعل المجاز من اقسام الاسم الذي
 جعله من اقسام المفرد الذي من اقسام الدال بالمطابقة فيكون المجاز
 من اقسام الدال بالمطابقة لان قسم القسم قسم لما اشترنا في مورد القسم
 ولقولنا الحيوان اما ابيض او غير ابيض والابيض اما حيوان او غير حيوان
 ولما فرغ من تقسيم اللفظ بالنسبة الى معناه شرع في تقسيمه بالنسبة

[illegible]

الى لفظ اخر فقال وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له الى لفظ
 اخر كان اللفظين راكبان على المعنى احدهما خلف الاخران توافقا
 اى اتحد اللفظان في المعنى الذى هو الوصف للفظ ولا يعتبر الترادف
 الاتحاد في الذات كالغيث والمطر والاسد والليث فافهما مترادفان
 لاتحادهما في المفهوم وكل لفظ بالنسبة الى لفظ آخر مباين له ان لم يتوافقا
 اى اختلف فيه اى في المعنى الذى هو الوصف للفظ سواء كانا متحدين
 بالذات كالانسان والناطق ومختلفين بالذات كالبحر والشجر وما فرغ
 غرض بحث المفرد واقسامه شرع في المركب فقال المركب لما كان مفهوما
 المركب التام وجوده باقدمه على غير التام فقال هو اما تام وهو اى
 المركب التام الذى يصح السكوت عليه اى لا يفقر في الافادة الى لفظ اخر
 افتقار المسند اليه الى المسند وبالعكس سواء افاد فائدة جديدة او لا واما
 غيره اى غير تام وهو الذى لا يصح السكوت عليه والا اول اى المركب التام
 ان احتمل بحسب مجرد مفهومة من حيث انه خبر على سبيل البدلية
 الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب هو عدمها والمراد بالحكم
 الوقوع واللا وقوع وقيل معنى احتماله لهما امكان اتصافه بهما فهو خبر
 وقضية والاى ان لم يحتمل الصدق والكذب فان دل على طلب الفعل
 الذى هو ما خذ او كف النفس عنه دالة صيغة اى ضعية فخرج عنها
 الخبر الدال على طلب الفعل مثل ليت زيد يضرب لعل الله يحدث
 بعد ذلك امرافانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالصيغة بل بواسطة

الى لفظ اخر فقال وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له الى لفظ
 اخر كان اللفظين راكبان على المعنى احدهما خلف الاخران توافقا
 اى اتحد اللفظان في المعنى الذى هو الوصف للفظ ولا يعتبر الترادف
 الاتحاد في الذات كالغيث والمطر والاسد والليث فافهما مترادفان
 لاتحادهما في المفهوم وكل لفظ بالنسبة الى لفظ آخر مباين له ان لم يتوافقا
 اى اختلف فيه اى في المعنى الذى هو الوصف للفظ سواء كانا متحدين
 بالذات كالانسان والناطق ومختلفين بالذات كالبحر والشجر وما فرغ
 غرض بحث المفرد واقسامه شرع في المركب فقال المركب لما كان مفهوما
 المركب التام وجوده باقدمه على غير التام فقال هو اما تام وهو اى
 المركب التام الذى يصح السكوت عليه اى لا يفقر في الافادة الى لفظ اخر
 افتقار المسند اليه الى المسند وبالعكس سواء افاد فائدة جديدة او لا واما
 غيره اى غير تام وهو الذى لا يصح السكوت عليه والا اول اى المركب التام
 ان احتمل بحسب مجرد مفهومة من حيث انه خبر على سبيل البدلية
 الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب هو عدمها والمراد بالحكم
 الوقوع واللا وقوع وقيل معنى احتماله لهما امكان اتصافه بهما فهو خبر
 وقضية والاى ان لم يحتمل الصدق والكذب فان دل على طلب الفعل
 الذى هو ما خذ او كف النفس عنه دالة صيغة اى ضعية فخرج عنها
 الخبر الدال على طلب الفعل مثل ليت زيد يضرب لعل الله يحدث
 بعد ذلك امرافانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالصيغة بل بواسطة

الى لفظ اخر فقال وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له الى لفظ
 اخر كان اللفظين راكبان على المعنى احدهما خلف الاخران توافقا
 اى اتحد اللفظان في المعنى الذى هو الوصف للفظ ولا يعتبر الترادف
 الاتحاد في الذات كالغيث والمطر والاسد والليث فافهما مترادفان
 لاتحادهما في المفهوم وكل لفظ بالنسبة الى لفظ آخر مباين له ان لم يتوافقا
 اى اختلف فيه اى في المعنى الذى هو الوصف للفظ سواء كانا متحدين
 بالذات كالانسان والناطق ومختلفين بالذات كالبحر والشجر وما فرغ
 غرض بحث المفرد واقسامه شرع في المركب فقال المركب لما كان مفهوما
 المركب التام وجوده باقدمه على غير التام فقال هو اما تام وهو اى
 المركب التام الذى يصح السكوت عليه اى لا يفقر في الافادة الى لفظ اخر
 افتقار المسند اليه الى المسند وبالعكس سواء افاد فائدة جديدة او لا واما
 غيره اى غير تام وهو الذى لا يصح السكوت عليه والا اول اى المركب التام
 ان احتمل بحسب مجرد مفهومة من حيث انه خبر على سبيل البدلية
 الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب هو عدمها والمراد بالحكم
 الوقوع واللا وقوع وقيل معنى احتماله لهما امكان اتصافه بهما فهو خبر
 وقضية والاى ان لم يحتمل الصدق والكذب فان دل على طلب الفعل
 الذى هو ما خذ او كف النفس عنه دالة صيغة اى ضعية فخرج عنها
 الخبر الدال على طلب الفعل مثل ليت زيد يضرب لعل الله يحدث
 بعد ذلك امرافانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالصيغة بل بواسطة

تمنية وترجوة وقيل انه لاخراج مثل اطلب منك الفعل وفيه فهو مع
 الاستعلاء وهو عد النفس عاليا امر ويندج فيه النهي لما اشرنا اليه انفا
 كقولنا انصر ولم يشترط في الامر العلوليدخل فيه قول الادنى للاعلى الفعل على
 سبيل الاستعلاء ولهذا ينسب الى سوء الادب فان قيل هذا ينتقض بقولهم
 لقومه ماذا امرن فانه لا استعلاء منهم عليه قيل هو مجاز عن تشاورن
 او يقال ان فرعون لما استشار عن قومه في امر موسى عليه السلام المستشار
 منه من حيث انه مرشد للمستشير عالى عليه ضرورة علو المرشد والمهاد
 على المسترشد والمهدى ففرعون لما جعلهم مستشارين ارتفع منزلة من
 له علو تعظيما لهم في الجملة ليتعاونوه في وقع امر موسى عليه السلام فجعل
 كلامهم كلاما مر على نفسه اشار الى هذا صاحب الكشاف مع الخضوع
 دعاء وسؤال مثل اللهم اغفر لي ومع التساوى التماس هذا بلغة
 واما في العرف فيطلق على ما يكون مع نوع من التواضع وان لم يدل
 طلب الفعل دلالة صيغية فهو تنبيه اى اعلام على ما في ضميره ويندج
 فيه التمنى والنداء وغيرها كالقسم والترجي والتعجب والاستفهام والفاظ
 العقود وفعلا المدح والذم اصطلاحا ولا مناقشة فيه فان قلت النداء
 والاستفهام يدلان على طلب الفعل دلالة صيغية فان النداء يدل بالوضع
 على طلب الاقبال والاستفهام على طلب الاعلام فكيف يندرجان تحت
 التنبيه الذي لا يدل على الفعل دلالة صيغية قلنا قد ذكر السيد في
 حاشية اللوامع مع ان طلب الاقبال في النداء لازم لمعناه كلزوم طلب

على قوله في النداء
 اى ضمير لان الاحباب النداء
 طلب الفعل على الطلب
 خارج بقوله والادنى لان
 لان انما قوله للصدق والكلاب
 على قوله سوادى لان من
 شانه ان يخضع لان من
 على قوله انما قوله
 من حيث وانما لما يكون
 ضرورة الخوض في
 انما قوله انما قوله
 على ما عرفت في قوله
 راجع بسبب مناهى الطلب
 الدلالة الصيغية سوادى
 من افعال الادنى على الطلب
 ومن وجبه اصلا كما لا يخفى
 على المتبحر في الفروع والدرر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

كوجود الوجود وكل ان لم يمنع نفس تصوره عز و قوع الشكره فيه
 كان ان التقيد بالتصور يفيد قطع النظر عن الخارج والتقيد بالنظر
 يفيد قطع النظر عن البرهان ^{له} لم يغز احد ^{هما} عن الاخر فحجب التقيد ^{بما لا}
 ينقص التعريفان طرفا او عكسا ومعنى شركة كثير فيه انه يمكن للعقل ان
 صادقا على كثيرين فيدخل الكلمات الفرضية ان قيل لا يجوز دخول الكلمات
 الفرضية تحت الكل لان التصو الذي هو عبارة عن حصول صور الشيء في العقل
 ما هو في تعريف الكل فلو كانت كليا لكانت شيئا قلنا الشيء الماخوذ في تعريف
 بالمعنى اللغوي شامل للوجود والمعدوم كالاشياء الالوجود هكذا صرح في
 بعض حواشي القطبي الفرق بين الكل والجزئي ان الكل جزء للجزئي غالبا فيكون
 الجزئي كلا والكل جزءا والكل له نسبة الى الاجزاء لكونه مركبا منها والجزء لها
 نسبة الى الكل لكونها اجزاء له فالكل جزئي لكونه منسوبا الى الجزء والجزء
 لكونه منسوبا الى الكل ان قيل كيف يتصور كون الكل جزءا للجزئي والكل مجموع
 على الجزئي والجزء لا يحل على الكل فان السقف لا يحل على البيت قلنا ان
 الضامة ^{له} اعتبر والكل مجموعا على الجزء لا يأخذونه باعتبار الجزئية
 وقيل انه جزء اعتبارا لا حقيقيا وانما يمنع الحمل في الحقيقة لما فرغ عن
 بيان المفهوم الكل والجزئي شرعا في تقسيم الكل الذي صائر النظر المنطوق
 مقصودا عليه فقال فالكل الذي هو تمام ماهية جزئية نوع المراد
 بماهية جزئية ماهية الكلية الشخصية فلا يرد ما قيل النوع اذا
 كان تمام ماهية جزئية لا يكون كليا لان الكل جزء الجز هو النوع

[illegible]

جوابه الناطق وهو متفقه الحقيقة ويجوز ان يقال في جوابه الجسار
 وهو مختلفة الحقيقة أقول مراد العلامة قدس الله سره انما قال على الشيء
 ولو قيل على كثيرين متفقين بالحقيقة المحرمة ان الفصل كذلك كالناطق
 فانه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة لانه لو قال صادق على كثيرين
 متفقين بالحقيقة المحرمة لاشتمل الفصل البعيد فقال على الشيء يشتمل الفصلين
 ولم يرد ان الاشتمال لا يحصل الا بذكر الشيء دون ما عداه على طريق القصر
 الحقيقي كما زعم الباحث في جواب سوال ان بالرفع على الحكاية شيء هو خرج
 به الجنس والنوع والعرض العام حقيقة أي انه خرج به الخاصة لا نهية
 التميز العرضي الذاتي **واعلم** ان السائل باي انما يطلب ما يميز المسئول عنه
 في الجملة عما يشاركه في ما اضيف اليه اتي فاذا قيل الانسان الحيوان فهو يحيا
 بما يميز الانسان عما يشاركه في الحيوانية كالناطق واذا سئل عنه باي شيء هو
 بطلت الفصول والخواص المميزة له عن المشاركة في الشيئية فاذا قيل الانسان
 اي جسم هو ذاته يجاب بالفصول المميزة له عما يشاركه في الجسمية ما عدا ^{الاصول} _{الاصول} ^{الاصول} _{الاصول}
 الابعاد واذا قيل الانسان جسم نام هو ذاته يجاب عنه بالمميزة عما
 يشاركه في الجسم النام وهي ما عدا قابل الابعاد والتماثل ان قيل الجنس
 مميزات في الجملة قلنا الجنس مزجيت هو جنس غير مميز اصلا وهو اي
 الفصل ايضا على نوع غير قريب ان يميز النوع عن مشاركة اي النوع في جنس
 كالناطق فانه يميز الانسان عن مشاركة في الحيوانية كالفرس والبق
 نحوهم ولا يميز اي النوع عنه اي عن مشاركة في جنس بعيد كالجسم

عليه قوله بالرفع في جواب
 المراد من اللفظ ان الشيء
 انما يميز ما يشاركه في
 سائر صفاته فلو كان
 انما يميز ما يشاركه في
 اللفظ كما لا يخفى في جواب
 على قوله في جنس ما يشاركه
 في صفاته فلو كان
 جواب ما يشاركه في صفاته
 العام لعدم قوله في صفاته
 لانه من حيث انما يشاركه
 في صفاته فلو كان
 انما يميز ما يشاركه في
 اللفظ كما لا يخفى في جواب
 على قوله في جنس ما يشاركه
 في صفاته فلو كان
 جواب ما يشاركه في صفاته
 العام لعدم قوله في صفاته
 لانه من حيث انما يشاركه
 في صفاته فلو كان
 انما يميز ما يشاركه في
 اللفظ كما لا يخفى في جواب
 على قوله في جنس ما يشاركه
 في صفاته فلو كان
 جواب ما يشاركه في صفاته
 العام لعدم قوله في صفاته
 لانه من حيث انما يشاركه
 في صفاته فلو كان

في جوابه الناطق وهو متفقه الحقيقة ويجوز ان يقال في جوابه الجسار

المميز للانسان عما يشاركه في الجسم النامي وانما اعتبر القرب البعد
 في الفصل المميز للشيء عن المشارك في الجسم ون الوجود لا متناع عتبا
 في الفصل المميز عن المشارك في الوجود لانقضاء الفصل الذي هذا شا
 في اجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين لان كلاما من الامرين
 متساويا فكون احدهما فضلا قريبا والاخر بعيدا لا يكون اولى من
 العكس وفيه نظر ولان الفصل المميز في الوجود ليس له تحقق في
 الوجود بل هو مبني على الاحتمال فلا يكون في البحث عن احكامه
 فائدة واما على ما ذهب اليه المتقدمون من متناع تركيب الماهية
 من امرين متساويين فلا اشكال بحال الكلام واسع لا يليق و
 استقصاء بهذا المختصر الكل الخارج عن ماهية الشئ ان متنع
 انفكاكه اى الخارج عنه اى عن الشئ هذا اولى مما وقع في عبارة بعض
 القدماء من قوله والكل الخارج عن الماهية ان متنع انفكاكه عن الماهية
 المحل لعدم وجود الاشكال الذي في تقسيم اللازم الذي سياتى عن
 قريب هو تقسيم الشئ الى نفسه والى غير ^{نفسه} لكنه يخالف مقتضى سوق كلامه
 فهو اى الخارج الذي متنع انفكاكه عن الشئ عرض لازم كالضحك
 بالقوة بالنسبة الى الانسان والا اى ان لم متنع انفكاكه عن الشئ بل
 يمكن سواء كان دائما الثبوت او مفارقا بالفعل فهو عرض مفارق
 كالضحك بالفعل بالنسبة الى الانسان ولكون الشخص اميا وذكر
 العرضي مع المفارق وتركه مع اللازم بناء على الاصطلاح ولا مناقشة

[illegible]

فيه ثم شرع في تقسيم اللازم بالنسبة الى نفس الامر على وجه منع الخلو
فقال واللازم وهو ما يمنع انفكاكه عن الشيء قد يكون لازما للوجود
كالسود للجش فإنه لازم لوجوده وشخصه لا لما هيته والا كذا
كل انسان اسود وليس كذلك اولا لازم لما هيته كالزوجة
للانثى فان الزوجة وهي كون العدد منقسما الى المتساويين لازمة
لما هيته الانثى وهو ضعف الواحد لانه متى تحققت ما هيته الانثى
انفكاك الزوجة عنها ثم شرع في تقسيم اللازم بحسب المتعقل على وجه
الافضل الحقيقي فقال وهو اي اللازم مطلقا ما بين وهو الذي
لا يتوقف على دليل برها سواء توقف على حدس وتجربة او نحو ذلك
او لم يتوقف هو المراد بقوله وهو الذي لا يقترن بقولنا لانه كالم
احد فان لزوم الفردية للواحد لا يتوقف على البرهان وانما
بين وهو الذي يقترن به اي بقولنا لانه اي يحتاج الى دليل برهانه
كالحدوث للعالم فان كون الحدوث لازما للعالم محتاج الى دليل
برهانه وهو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث والعرض المفارق
بالفعل اما سماع الزوال اي سهولة كحتم الحجل وصفرة الوجه واما
بطيئه اي بطي الزوال كالعشق والكهولة والشباب التمثيل بالشيء
الا ان يراد به الكهولة كذا قيل واعلم ان المفارقة قد تطلق
على زوال الصفة مع بقاء الذات قد تطلق على زوال الصفة مع زوال
الذات ايضا فعلى الاول لا يستقيم التمثيل بالشيء لان الشيء

على وجه منع الخلو
فقال واللازم وهو ما يمنع انفكاكه عن الشيء قد يكون لازما للوجود
كالسود للجش فإنه لازم لوجوده وشخصه لا لما هيته والا كذا
كل انسان اسود وليس كذلك اولا لازم لما هيته كالزوجة
للانثى فان الزوجة وهي كون العدد منقسما الى المتساويين لازمة
لما هيته الانثى وهو ضعف الواحد لانه متى تحققت ما هيته الانثى
انفكاك الزوجة عنها ثم شرع في تقسيم اللازم بحسب المتعقل على وجه
الافضل الحقيقي فقال وهو اي اللازم مطلقا ما بين وهو الذي
لا يتوقف على دليل برها سواء توقف على حدس وتجربة او نحو ذلك
او لم يتوقف هو المراد بقوله وهو الذي لا يقترن بقولنا لانه كالم
احد فان لزوم الفردية للواحد لا يتوقف على البرهان وانما
بين وهو الذي يقترن به اي بقولنا لانه اي يحتاج الى دليل برهانه
كالحدوث للعالم فان كون الحدوث لازما للعالم محتاج الى دليل
برهانه وهو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث والعرض المفارق
بالفعل اما سماع الزوال اي سهولة كحتم الحجل وصفرة الوجه واما
بطيئه اي بطي الزوال كالعشق والكهولة والشباب التمثيل بالشيء
الا ان يراد به الكهولة كذا قيل واعلم ان المفارقة قد تطلق
على زوال الصفة مع بقاء الذات قد تطلق على زوال الصفة مع زوال
الذات ايضا فعلى الاول لا يستقيم التمثيل بالشيء لان الشيء

لا يزال ما لم يصح له وعلى الثاني يحج القليل به وهو ظاهر هكذا ذكر في
بعض كتب هذا الفرع وفيه نظر تأمل وكل واحد من العرضين ^{ال} لازم المتأق
ان يختص بأفراد حقيقة واحدة فهو خاصة والخاصة تنقسم إلى مطلقة
وغير مطلقة والمطلقة التي لا تكون موجودة في غير ذلك النوع كالكتابة بالنسبة
إلى الإنسان وغير المطلقة التي تكون موجودة في غير ذلك النوع كالمشي بالنسبة
إلى الإنسان فإنه خاصة إضافية للإنسان لا مطلقة وأيضاً تنقسم إلى ^ص الخاصة
المساوية للمعرض كضحك بالقوله وإلى التي هي الأخص منه كالضحك
بالفعل له وأيضاً تنقسم إلى بسيطة ومركبة والمركبة التي تكون مركبة من صفتين
كل واحدة منها لا تكون مختصة لكن حصلت من اجتماعها صفة مساوية
لذلك الموضوع كقولنا في تعريف الإنسان يادى البشرية منتصب القامة ^{بعض}
الأخفا وفيه نظر البسيطة ما لا يكون كذلك كالتعجب له والمعتبر عنه
الجمهور المتأخرين في التعريفات الخاصة المطلقة المساوية وعدة المحققين
لا فرق بين الأقسام في الاعتبار في التعريفات كالضحك بالقوله أي بالأمكن
نظير العرض اللازم والفعل نظير العرض المفارق ولا أي وان لم يختص بأفراد
حقيقة واحدة بل بغيرها وغيره فهو عرض عام هذا العرض ليس العرض ^{القسم}
للجوهر كما زعم البعض وهذا قد يكون محمولا على الجوهر بالمواطاة كالمشي
المحمول على الإنسان بالمواطاة وقد يكون جوهر كالحجر فإنه عرض عام
للمناطق مع أنه جوهر بخلاف العرض القسيم للجوهر فإنه يمتنع أن يكون محمولا
على الجوهر بالمواطاة إذ لا يقال إن الإنسان بياض بل ذو بياض ويمتنع أن يكون

جوهر الكونه مقابل لاله كما شربها أي بأفق والفعل فترسم الخاصة بأنها
الخاصة كلية ولقائل ان يقول ان قوله صادقة على افراد حقيقة يعني غرض
الكلية فينبغي ان لا يتعرض في تعريف النوع والجنس واجيب بان الكل عبارة
عما يصلح لان يقال على كثيرين وقوله صادقة انما يدل عليه بالالتزام
معناه صادقة بالفعل على افراد حقيقة واحدة آه ودلالة الفعل على الكليات
بالالتزام والدلالة الالتزامية مجهولة في التعريفات وفيه بحث لا نألف
ان معناه صادقة بالفعل آه بل معناه الصالح لان يصدق على افراد حقيقة
واحدة آه فالكلام لا يخرج عن نوع استدراك عند ذكر الكلية مع قوله
صادقة على افراد حقيقة واحدة فقط خرج به الجنس والعرض العام فكل
عرضيا أي غير ذاتي خرج به الفصل والنوع ويرسم العرض العام بأنه كل
صادق على افراد حقيقة واحدة وغيرها خرج به النوع والفصل القريب
والخاصة صدق عرضيا خرج به الجنس والفصل البعيد لانهما ذاتيان
ولا بد من قيد الحشية لئلا ينتقض تعريف العرض العام بخلافه
فظهر ما ذكر ان الكليات باعتبار المآل خمس النوع والجنس والفصل
الخاصة والعرض العام وفيه تأمل وكل واحد من الكليات الخمس
يشترك في مشاركة ثنائية وثلاثية ورابعة وخامسة ولا يخفى
ذلك على المحصل وانقسام الكل الى الخمسة بالنسبة الى الافراد الحقيقية
دون الاعتبارية لان كل واحد من الكليات بالنسبة الى افراد اعتبارية
نوع حقيقي ليس لا تأمل تدبر وما فرغ من بيان الكليات الخمس فوع

[illegible]

النسبة بين كليتين فرضا من الكليات التحقق فصل الكليات واعتبار
الكليات ون المفهومين لان نسب لا يرجع لا يتحقق لابين الكليتين متساويا
ان صدق كل واحد منهما اي من الكليتين على كل ما يصدق عليه
الكل الاخر كالانسان والناطق فان الانسان يصدق على كل ما صدق
عليه الناطق وبالعكس المراد بالنطق ههنا القوة الموجودة في جنس الانسان
التي يتقش فيها المعاني والاحياء انها لا يوجد في الملائكة فلا يرد ما قيل ان
النطق يوجد في الملائكة ايضا وما قيل ان المراد بالنطق الادراك فظاهر
البطلان ومراجع التساوي الى موجبتين الكليتين وبينهما عموم وخصوص
مطلقا ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس كل
انما قيد بذلك لان العكس الجزئي ثابت قطعافا لصادق على كل ما صدق
عليه الاخر اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالحيوان والانسان فالحيوان
يصدق على كل ما صدق عليه الانسان من غير عكس كل ومرجعه الى قوة
كلية وسالبة جزئية وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل
واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فخطاى لا على الكل كالحيوان
والابيض فكل واحد منهما عام بالنظر الى انه شامل للاخر ولغيره وصح
من جهة كون الاخر شاملا له ولغيره فلا بد بينهما من ثلث صور لتصيل
التصادق والتفارق والمباشرة الجزئية مندرجة فيه اوفى التباين وجم
الباقيتين جزئيتين موجبتين جزئيتين ومتباينتان ان لم يصدق
شيء منهما اي من الكليتين على شيء ما يصدق عليه الكل الاخر كالانسان

[illegible]

ما في الاصل من ان يكون الوجود قبيلا عليه ان العينة ممنوعة من ثبوت
 التعاريف بين المضاف والمضاف اليه اجيب عنه بان كون التعاريف ضروريا انما
 هو في الامور الخارجية واما في الاعتبارية فيصح الاحتجاج بحسب الواقع
 والوجود من الامور الاعتبارية فيكون وجود الوجود غير الوجود
 بحسب الواقع وعلى هذا حد الحد ثم شرع في تقسيم المعرفة الى الحد و
 الرسم وكل منهما الى اقسام والناقصة الى اقسام ويسمى اى المعرفة حل الكون
 مانعا عن دخول الاختيار تاما لا شمله على جميع الذاتيات ان كان
 بجنس فصل قريين مع تقدم الجنس على الفصل كالحيوان الناطق
 في تعريف الانسان او بامر متساويين و امور متساوية والمصطلح
 لعدم تحققه ان قيل هذا يقتضى حتمية كل منهما للمركب الجزئي لا يحل
 الكل والجنس الفصل محمولان على النوع فقلنا ان الجنس والفصل باعتبار
 الجزئية غير محمول باعتبار محمولتهما ليسا بجزئيين ويسمى حد المادى
 ناقصا لخلو عن بعض الذاتيات ان كان بفصل قريب حدة كقولنا
 في تعريف الانسان ناطق اوبه اى بفصل قريب وبجنس بعيد كقولنا في
 تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان الجنس بعيدا كان التعريف
 النقصان ادخل اوبه وبخارجي المصطلح لم يذكره لانه علم دلالة و
 قيل انما لم يذكره لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل
 لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع على الذات وكذا الخاصة مع الفصل
 لان الامتياز حاصل بالفصل فيه نظر اوبه لا يفصل بعيدا لم يذكره

ما في الاصل من ان يكون الوجود قبيلا عليه ان العينة ممنوعة من ثبوت
 التعاريف بين المضاف والمضاف اليه اجيب عنه بان كون التعاريف ضروريا انما
 هو في الامور الخارجية واما في الاعتبارية فيصح الاحتجاج بحسب الواقع
 والوجود من الامور الاعتبارية فيكون وجود الوجود غير الوجود
 بحسب الواقع وعلى هذا حد الحد ثم شرع في تقسيم المعرفة الى الحد و
 الرسم وكل منهما الى اقسام والناقصة الى اقسام ويسمى اى المعرفة حل الكون
 مانعا عن دخول الاختيار تاما لا شمله على جميع الذاتيات ان كان
 بجنس فصل قريين مع تقدم الجنس على الفصل كالحيوان الناطق
 في تعريف الانسان او بامر متساويين و امور متساوية والمصطلح
 لعدم تحققه ان قيل هذا يقتضى حتمية كل منهما للمركب الجزئي لا يحل
 الكل والجنس الفصل محمولان على النوع فقلنا ان الجنس والفصل باعتبار
 الجزئية غير محمول باعتبار محمولتهما ليسا بجزئيين ويسمى حد المادى
 ناقصا لخلو عن بعض الذاتيات ان كان بفصل قريب حدة كقولنا
 في تعريف الانسان ناطق اوبه اى بفصل قريب وبجنس بعيد كقولنا في
 تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان الجنس بعيدا كان التعريف
 النقصان ادخل اوبه وبخارجي المصطلح لم يذكره لانه علم دلالة و
 قيل انما لم يذكره لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل
 لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع على الذات وكذا الخاصة مع الفصل
 لان الامتياز حاصل بالفصل فيه نظر اوبه لا يفصل بعيدا لم يذكره

ما في الاصل من ان يكون الوجود قبيلا عليه ان العينة ممنوعة من ثبوت
 التعاريف بين المضاف والمضاف اليه اجيب عنه بان كون التعاريف ضروريا انما
 هو في الامور الخارجية واما في الاعتبارية فيصح الاحتجاج بحسب الواقع
 والوجود من الامور الاعتبارية فيكون وجود الوجود غير الوجود
 بحسب الواقع وعلى هذا حد الحد ثم شرع في تقسيم المعرفة الى الحد و
 الرسم وكل منهما الى اقسام والناقصة الى اقسام ويسمى اى المعرفة حل الكون
 مانعا عن دخول الاختيار تاما لا شمله على جميع الذاتيات ان كان
 بجنس فصل قريين مع تقدم الجنس على الفصل كالحيوان الناطق
 في تعريف الانسان او بامر متساويين و امور متساوية والمصطلح
 لعدم تحققه ان قيل هذا يقتضى حتمية كل منهما للمركب الجزئي لا يحل
 الكل والجنس الفصل محمولان على النوع فقلنا ان الجنس والفصل باعتبار
 الجزئية غير محمول باعتبار محمولتهما ليسا بجزئيين ويسمى حد المادى
 ناقصا لخلو عن بعض الذاتيات ان كان بفصل قريب حدة كقولنا
 في تعريف الانسان ناطق اوبه اى بفصل قريب وبجنس بعيد كقولنا في
 تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان الجنس بعيدا كان التعريف
 النقصان ادخل اوبه وبخارجي المصطلح لم يذكره لانه علم دلالة و
 قيل انما لم يذكره لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل
 لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع على الذات وكذا الخاصة مع الفصل
 لان الامتياز حاصل بالفصل فيه نظر اوبه لا يفصل بعيدا لم يذكره

[illegible]

من تعريضه انظره

صدق الانسانية ومثال السالبة كقولنا وليس كان هذا انسانا فهو
 جماد فانه حكم فيها بسلب صدق الجمادية على تقدير صدق الانسانية كما
 شرطية منفصلة وهي اى الشرطية المنفصلة التى يحكم فيها بالتنافى
 اى العناد بين القضيتين فى الصدق والكذب معا اى لا يجتمعان صدق
 ولا كذبا وتسمى منفصلة حقيقية موجبة كقولنا هذا العدد اثنان
 او فرد فانه حكم فيها بالعناد بين الزوج والفرد صدقا وكذبا معا او
 حكم فيها بنفيه اى نفى التنافى بين القضيتين صدقا وكذبا معا وتسمى
 حقيقية سالبة كقولنا ليس هذا اما ان يكون حيوانا او اسود
 فانه حكم فيها بنفى المنافاة بين الحيوان والاسود فى الصدق والكذب
 معا وحكم فيها بالتنافى بين القضيتين بنفيه فى الصدق فقط اى
 دون الكذب وتسمى منفصلة مانعة الجمع دون الخلو كقولنا هذا
 اما انسان او فرس هذا مثال الموجبة واما السالبة فكقولنا ليس
 البتة شجر الا لا يكون حجرا وحكم فيها بالتنافى بين القضيتين بنفيه
 الكذب فقط دون الصدق وتسمى منفصلة مانعة الخلو دون
 الجمع كقولنا زيدا ما ان يكون فى البحر ولا يفرق هذا مثال الموجبة
 واما السالبة فكقولنا ليس زيدا ما ان لا يكون فى البحر اما ان يفرق
 ذكر الشيخ فى الاشارات ان لغير الحقيقة اصنافا اخرى غير مانعة الجمع
 والخلو كقولنا رايت ما زيدا واما عمر والعالم اما يعبد الله
 واما ينفع الناس بهذا ظهر بطلان ما قيل ان الشرطية المنفصلة

كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا فرسا
 كقولنا ليس هذا شجرة
 كقولنا ليس هذا حجرا
 كقولنا ليس هذا زيدا
 كقولنا ليس هذا عمر
 كقولنا ليس هذا عالم
 كقولنا ليس هذا يعبد الله
 كقولنا ليس هذا ينفع الناس

٧٥

كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا فرسا
 كقولنا ليس هذا شجرة
 كقولنا ليس هذا حجرا
 كقولنا ليس هذا زيدا
 كقولنا ليس هذا عمر
 كقولنا ليس هذا عالم
 كقولنا ليس هذا يعبد الله
 كقولنا ليس هذا ينفع الناس

٧٥

مختصة بحكم الاستقراء في الاقسام الثلاثة المذكورة وتسمية الشو
باسامى الموجبات بناء على التشبيه في الاطراف لما في غرض تقسيم
القضية الى المحلية والشرطية شرع الان في بيان اجزاء المحلية واقسامها
ولما كانت المحلية من الشرطية بمنزلة المفرد من المركب قدم المحلية فقال
والقضية المحلية انما يتحقق باجراء ثلاثة احدها موضوع اعني محكوما
عليه كزيد في زيد قائم وثانيها محمول اعني محكوم به كقائم في المثال المذكور
وثالثها نسبة بينهما اي بين الموضوع والمحمول ويسمى نسبة حكمية واللفظ
الدال عليها يسمى رابطة لارتباط المحمول بالموضوع وهي قد تكون في صيغة
الكلمة ككان في قوله تعالى وكان الله عليهما حكيم او قد يكون في صيغة الاسم
كهو في زيد هو عالم والمراد بالنسبة الحكمية الاحتمالات السلب والنسبة
التي هي مورد هما ولا حاجة الى اللفظ الدال على النسبة التي هي مورد هما
لان اللفظ الدال عليهما دال عليها والجزءان من القضية يعبران باعتبار
واحدة فصلا كجزء واحد من القضية فانحصرت الاجزاء في الثلاثة
الا فاجزاء القضية اربعة لا ثلاثة وفيه بحث لان لفظ هو وهي نحوها
ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على النسبة
اصلا وانما تدل على ما تقدم اذ ليس مدلول هو قولنا زيد هو عالم
الا زيد فلا يكون رابطة وان قيل ان هو في المثال المذكور ضمير
قلنا على تقدير التسليم ان ضمير الفصل لا يدل على النسبة الحكمية بل على العنق
ويمكن ان يحاج بان هو ههنا ليس مستعمل للكناية بل استعمل مكان

۱- در این کتاب
 ۲- در این کتاب
 ۳- در این کتاب
 ۴- در این کتاب
 ۵- در این کتاب
 ۶- در این کتاب
 ۷- در این کتاب
 ۸- در این کتاب
 ۹- در این کتاب
 ۱۰- در این کتاب

٢٢٢
 من غرائب اللغة
 في بيان أجزاء المحلية
 في تقسيمها باعتبار
 الرابطة

هست في الفارسية هكذا صرح الحكيم المحقق والفيلسوف المدقق لما
 فرغ عن بيان أجزاء المحلية شرع في تقسيمها باعتبار الرابطة فقال
 ويسمى القضية ح أي حين إذا ذكرت فيها الرابطة ثلثية لاشتغالها
 على ثلاثة الفاظ وقد حذف للرابطة في بعض اللغات أي لغة العرب
 شهادة القرائن الدالة عليها إذ يقولون زيد كاتب إن قيل إن
 الرابطة ههنا هي الحركة الأعرابية لأنها إذا قلنا زيد كاتب على
 سبيل التعداد لم يكن هناك ربط قلت لو كانت الحركة الأعرابية
 رابطة لكان هو قولنا زيد هو كاتب أي على قدر الحاجة و
 قيل يجب ذكر الرابطة في لغة العجم إذ لا يقولون زيد نويسنده بل
 نويسنده هست إنما قال في بعض اللغات لعدم العلم بجواز
 حذفها في جميع اللغات ويسمى القضية حينئذ ثنائية لاشتغالها
 على خريين كزيد عالم قال الامام في الملخص القضية التي مجموعها
 كلمة أو اسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لأن النسبة لو
 عليها تضمننا فذكرها يجب لتكرار لانه يصير حينئذ هكذا
 زيد هو كاتب هو زيد هو كاتب هو لا شك أنه تكرار واجب
 عنه سراج الملة والدير محمد بن ابوبكر الأرموي بأن الكلمة أو
 الاسم المشتق دالة على نسبة إلى موضوع ما والرابطة دالة على
 النسبة إلى موضوع معين فإين أحدهما عن الآخر ثم شرع في
 تقسيم المحلية باعتبار النسبة الحكمية فقال وهي القضية

في بيان أجزاء المحلية
 في تقسيمها باعتبار
 الرابطة
 في بيان أجزاء المحلية
 في تقسيمها باعتبار
 الرابطة
 في بيان أجزاء المحلية
 في تقسيمها باعتبار
 الرابطة

في بيان أجزاء المحلية
 في تقسيمها باعتبار
 الرابطة
 في بيان أجزاء المحلية
 في تقسيمها باعتبار
 الرابطة
 في بيان أجزاء المحلية
 في تقسيمها باعتبار
 الرابطة

الحكمة موجبة ان كانت مشتملة على نسبة بها صرح يقال ان
الموضوع محمول بقولنا الانسان حيوان سالبة ان كانت مشتملة
على نسبة بها صرح يقال ان الموضوع ليس محمول بقولنا الانسان
ليس بحجر والمراد بالصحة الجواز بمعنى الامكان فيتناول القضاء
الكاذبة ايضا لا القوة فنفى الامر كما يتبادر اليه الفهم ثم شرع
في تقسيم ثالث للحكمة باعتبار الموضوع فقال موضوعها شيء
الحكمة ان كان شخصا معينا اي جزئيا حقيقيا سميت تلك القضية
مخصوصة وشخصية لكون موضوعها شخصا مخصوصا غير محتمل
للاشتراك كقولنا زيد عالم وان كان الموضوع كلياً فان بين
فيها مقدار اي كمية افراد الموضوع من ذلك كميته والبعضية
اي حكم على جميع الافراد او على بعضها سميت القضية محصورة
لحصر موضوعها ومسورة لاشتراكها على السور واللفظ الدال عليه
اي على مقدار افراد الموضوع يسمى سور الاحاطة الافراد كاطالة
سور البلد وهي اي القضية المسورة المحصورة اربعة اقسام لانها
اما موجبة كلية ان حكم فيها بالايجاب على كل افراد الموضوع و
سورها اي سور الموجبة الكلية كل الافراد اي الجموع كقولنا
كل نار حارة اي كل واحد من افراد النار حارة واما سالبة كلية
ان حكم فيها بالنسب عن كل الافراد وسورها اي سور السالبة
الكلمية لاشئ ولا واحد كقولنا لا شئ ولا واحد من الناس

لان صدق كلية او جزئية فمهمة اى سميت مهمة لانها انما
كمية افراد فيها مع الاحتمال كقولنا الحيوان جنس مثال القضية
الطبيعية فانه حكم فيها على طبيعة الحيوان من حيث انه عام وكقولنا
الانسان مقول ~~الحيوان~~ مقوم فانه حكم فيها على طبيعة الانسان
الحيوان مطلقا وكقولنا الانسان في خبر مثال القضية المهمة
والقضية المهمة في قوة بالجزئية يعنى انهما متلازمان اذ متصلا
الانسان في خبر صدق بعض الانسان في خبر بالعكس يعنى متي صدق
بعض الانسان في خبر صدق الانسان في خبر وذلك ظاهر فان قيل
يبقى قسم اخر وهو ان يكون الحكم على الافراد والطبيعة معا قلنا
ان بحثنا في القضايا المستعملة في العلوم والقضية التي يكون
الحكم فيها على افراد الموضوع والطبيعة معا ليست منها كذلك
اجيب فيه بحث لان القضية الطبيعية ايضا غير مستعملة في
العلوم فلم ذكره فصل في العدول والتحصيل محرف لسلب كليش ولا
ان كان جزءا من الموضوع فقط كقولنا اللاحى جاد او جزلا من المحمول
فقط كقولنا الجراد للاحى او جزء منهما اى من المحمول والموضوع معا
كقولنا اللاحى لا عالم سميت القضية معدولة الاولى معدولة
الموضوع والثانية معدولة المحمول والثالثة معدولة الطرفين
موجبة كانت تلك القضية وامثلتها قد مررت او سالبة كقولنا
ليس اللاحى بعالم وكقولنا ليس العالم بلا لحي وكقولنا ليس اللاحى بلا

الموضوع واللاحى لا عالم سميت القضية معدولة الاولى معدولة الموضوع والثانية معدولة المحمول والثالثة معدولة الطرفين موجبة كانت تلك القضية وامثلتها قد مررت او سالبة كقولنا ليس اللاحى بعالم وكقولنا ليس العالم بلا لحي وكقولنا ليس اللاحى بلا

لان صدق كلية او جزئية فمهمة اى سميت مهمة لانها انما كمية افراد فيها مع الاحتمال كقولنا الحيوان جنس مثال القضية الطبيعية فانه حكم فيها على طبيعة الحيوان من حيث انه عام وكقولنا الانسان مقول ~~الحيوان~~ مقوم فانه حكم فيها على طبيعة الانسان الحيوان مطلقا وكقولنا الانسان في خبر مثال القضية المهمة والقضية المهمة في قوة بالجزئية يعنى انهما متلازمان اذ متصلا الانسان في خبر صدق بعض الانسان في خبر بالعكس يعنى متي صدق بعض الانسان في خبر صدق الانسان في خبر وذلك ظاهر فان قيل يبقى قسم اخر وهو ان يكون الحكم على الافراد والطبيعة معا قلنا ان بحثنا في القضايا المستعملة في العلوم والقضية التي يكون الحكم فيها على افراد الموضوع والطبيعة معا ليست منها كذلك اجيب فيه بحث لان القضية الطبيعية ايضا غير مستعملة في العلوم فلم ذكره فصل في العدول والتحصيل محرف لسلب كليش ولا ان كان جزءا من الموضوع فقط كقولنا اللاحى جاد او جزلا من المحمول فقط كقولنا الجراد للاحى او جزء منهما اى من المحمول والموضوع معا كقولنا اللاحى لا عالم سميت القضية معدولة الاولى معدولة الموضوع والثانية معدولة المحمول والثالثة معدولة الطرفين موجبة كانت تلك القضية وامثلتها قد مررت او سالبة كقولنا ليس اللاحى بعالم وكقولنا ليس العالم بلا لحي وكقولنا ليس اللاحى بلا

تخصيص لفظ غير اولا بالايجاب المعدول كقولنا الحي غير جامد اولا
جامد وتخصيص لفظ ليس بالسلب البسيطة كقولنا الحي ليس بجامد
او بالعكس وهو تخصيص لفظ غير اولا بالسلب البسيطة ولفظ
ليس بالايجاب المعدول وقيل الفرق بينهما بان الموجبة المعدولة هي
التي محمولها عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت
الحكم والسالبة المحصلة عدم شيء عما ليس من شأنه ان يكون له
ذلك الشيء في ذلك الوقت فعدم اللحية عن انسان في سن اللحية
ايجاب معدول عن الطفل والمرأة سلب محصل وقيل الموجبة المعدولة
هي التي محمولها عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء في وقت
من اوقات الحكم او قبله او بعده والسالبة عدم شيء عما من شأنه
ان لا يكون له ذلك في وقت من الاوقات فعلى هذا يكون عدم اللحية
من الطفل ايجاب عدول من المرأة سلب محصل وقيل الموجبة المعدولة
هي التي محمولها عدم شيء عما من شأنه او من شأن نوعه وجنسها القم
ان يكون له ذلك الشيء والسالبة المحصلة عدم شيء عما ليس من
شأن نوعه ولا من شأن جنسه القريب ان يكون له ذلك الشيء فعدم اللحية
من المرأة والحمار ايجاب معدول وعدم اللحية عن الشجر سلب
محصل ثم شرع في تفسير القضية باعتبار الجهة فقال فصل في
القضايا الموجهة واعلم ان كل نسبة بين الموضوع والمحمول ايجابة
كانت اوسلية لها كيفية في نفس الامر من الضمورة والدوام

له قوله في تعريف النفي انما هو
ان يقال المعدول ذلك ان
معدول انما هو المعدول من
وتم شرحها لا يخفى على من
تجوز قول ان استبعاد المعدول كقولنا
كيف وجب في القضية المعدولة
انما هو المعدول من المعدول
عنه قوله من المعدول من المعدول
يعني من المعدول من المعدول
التي هي من المعدول من المعدول
وقت من الاوقات من المعدول
وكذا القول بالعدم المعدول
ليس من المعدول من المعدول
عدم الشيء من المعدول
ان يكون من المعدول
عنه قوله انما هو المعدول
سبب الموجبة المعدولة
معدول من المعدول
من انما ان قولنا في وقت
من الاوقات

مقابلتيها ونحوها وسميت تلك الكيفية في نفس الامر مادة القضية
وعنصرها واللفظ الدال عليها او حكم العقل بها يسمى جهة ونوعا
القضية التي ذكرت فيها الجهة تسمى وجهة ومنوعا لاشتمالها على
الجهة والنوع ورابعة لكونها ذات اربعة احوال التي لم تذكر فيها
الجهة تسمى مطلقة والقضايا الموجهة كثيرة لكن التي جرى لاصطلاح
اي اصطلاح المنطقين بالبحث عنها اي عن القضايا الموجهة وعن
احكامها من العكس والتناقض الاناج ثلث عشرة قضية بعضها
بسيطة بالنسبة الى المركبات وبعضها مركبة اما البسيطة وهي
التي حقيقتها اي معناها ايجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
او سلب فقط كقولنا لا شيء من الانسان يحجر بالضرورة اي لا يكون فيها
الا حكم واحد ايجاب او سلب فسته الاولي الضرورية المطلقة وهي
التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجهة او بضرورة
سلبه اي سلب المحمول عنه اي الموضوع هذا في السالبة ما دام ذا
الموضوع اي ما يصدق عليه الموضوع موجودا في الخارج وفي ذلك
فلا ينتقض قبولنا لا شيء من الممتنع بوجود ولا يرد النقض بالقضية
الممكنة الخاصة التي محمولها الموجود لان الضرورة ههنا انما تحقق
بشرط وجود الموضوع لا في جميع اوقات وجود الموضوع ويليها
بكون بعيد كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان هذا مثال للموجهة
وكقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان يحجر هذا مثال للسالبة

والقضية التي ذكرت فيها الجهة تسمى وجهة ومنوعا لاشتمالها على
الجهة والنوع ورابعة لكونها ذات اربعة احوال التي لم تذكر فيها
الجهة تسمى مطلقة والقضايا الموجهة كثيرة لكن التي جرى لاصطلاح
اي اصطلاح المنطقين بالبحث عنها اي عن القضايا الموجهة وعن
احكامها من العكس والتناقض الاناج ثلث عشرة قضية بعضها
بسيطة بالنسبة الى المركبات وبعضها مركبة اما البسيطة وهي
التي حقيقتها اي معناها ايجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
او سلب فقط كقولنا لا شيء من الانسان يحجر بالضرورة اي لا يكون فيها
الا حكم واحد ايجاب او سلب فسته الاولي الضرورية المطلقة وهي
التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجهة او بضرورة
سلبه اي سلب المحمول عنه اي الموضوع هذا في السالبة ما دام ذا
الموضوع اي ما يصدق عليه الموضوع موجودا في الخارج وفي ذلك
فلا ينتقض قبولنا لا شيء من الممتنع بوجود ولا يرد النقض بالقضية
الممكنة الخاصة التي محمولها الموجود لان الضرورة ههنا انما تحقق
بشرط وجود الموضوع لا في جميع اوقات وجود الموضوع ويليها
بكون بعيد كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان هذا مثال للموجهة
وكقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان يحجر هذا مثال للسالبة

وانما سميت ضرورة لاشتغالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقيده
 الضرورة فيها بشئ الثانية الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام
 ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجه او حكم فيها بدوام سلبه اى
 المحمول عنه عن الموضوع هذا السالبة مادام ثبات اى ذات الموضوع جودا
 خارجا او ذهنا وقد مر مثالها ايجابا وسلبا في الضرورة المطلقة وهو
 قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الا انسان بحجروا اعم من الضرورة
 المطلقة مطلقا لان الضرورة بحسب اللغات يستلزم الدوام بحسبها
 من غير عكس كل لان معنى الضرورة امتناع انفكاك النسبة ومعنى
 الدوام شمول الازمنة والاقوات فتمت تحقيق الاول تحقيقا لثاني من غير
 عكس كل لجواز ان يكون دائما ولا يمتنع انفكاكها والمراد بكون
 الدائمة اعم من الضرورية ان علة الدوام غير ملحوظة بها للحاكم ولا يحكم
 بالضرورة فلا يرد ما قبل از الدائمة بحجب يكون مساية للضرورة لان
 ثبوت المحمول للموضوع امر ممكن يحتاج الى علة دائمة فيكون ثبوت المحمول للموضوع
 ضرورة الدوام علة ففهم وانما سميت دائمة لاشتغالها على الدوام المطلقة
 لما مر الثالثة المشروطة العامة وانما سميت مشروطة لاشتغالها
 على شرط الوصف عامة لانهما اعم من المشروطة الخاصة كما سيحكي
 في المركبات وهي اى المشروطة العامة التي يحكم فيها بضرورة
 ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجه او بضرورة سلبه اى سلب
 المحمول عنه اى عن الموضوع هذا في السالبة بشرط وصفه اى

على قولنا فافهم انما سميت ضرورة لاشتغالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقيده
 الضرورة فيها بشئ الثانية الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام
 ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجه او حكم فيها بدوام سلبه اى
 المحمول عنه عن الموضوع هذا السالبة مادام ثبات اى ذات الموضوع جودا
 خارجا او ذهنا وقد مر مثالها ايجابا وسلبا في الضرورة المطلقة وهو
 قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الا انسان بحجروا اعم من الضرورة
 المطلقة مطلقا لان الضرورة بحسب اللغات يستلزم الدوام بحسبها
 من غير عكس كل لان معنى الضرورة امتناع انفكاك النسبة ومعنى
 الدوام شمول الازمنة والاقوات فتمت تحقيق الاول تحقيقا لثاني من غير
 عكس كل لجواز ان يكون دائما ولا يمتنع انفكاكها والمراد بكون
 الدائمة اعم من الضرورية ان علة الدوام غير ملحوظة بها للحاكم ولا يحكم
 بالضرورة فلا يرد ما قبل از الدائمة بحجب يكون مساية للضرورة لان
 ثبوت المحمول للموضوع امر ممكن يحتاج الى علة دائمة فيكون ثبوت المحمول للموضوع
 ضرورة الدوام علة ففهم وانما سميت دائمة لاشتغالها على الدوام المطلقة
 لما مر الثالثة المشروطة العامة وانما سميت مشروطة لاشتغالها
 على شرط الوصف عامة لانهما اعم من المشروطة الخاصة كما سيحكي
 في المركبات وهي اى المشروطة العامة التي يحكم فيها بضرورة
 ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجه او بضرورة سلبه اى سلب
 المحمول عنه اى عن الموضوع هذا في السالبة بشرط وصفه اى

وصف الموضوع اى يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً هذا مثال للموضوع
فان تحريك الاصابع ضروري لذات الكاتب بشرط اتصافه بصفات
الكتابة بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً
هذا مثال للسالبة فان سلب سكون الاصابع عن ذات الكاتب
ضروري بشرط اتصافه بالكتابة وقد تطلق المشروطة العامة على
قضية التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
مادام وصف الموضوع موجب اى يحكم فيها بضرورة الثبوت
او السلب في جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف المعنوي في
النسبة بين المعنيين غموم وخصوص من وجه لتصادقهما في
مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات وصفاً
لازمها كقولنا كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق
الاولى بدون الثانية في مادة تكون المحمول ضرورياً للذات بشرط
وصف مفارق كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فان
تحريك الاصابع ضروري لذات الكاتب بشرط اتصافه بالكتابة
لا في جميع اوقات الكتابة وصدق الثانية بدون الاولى في مادة
الضرورة الذاتية اذا كان العنوان وصفاً مفارقاً كقولنا كل كاتب
حيوان بالضرورة والمشروطة العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورة
والدائمة من وجه لتصادقهما في مثل قولنا كل انسان حيوان بالضرورة

اودائما وما دام انسانا وصلد قهما دونها في مثل قولنا كل
 كاتب حيوان بالضرورة اودائما وصدقها دونهما في المثال
 المذكور في المتن اما بمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقا لانه
 كلما ثبتت الضرورية في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع اوقات
 الوصف من غير عكس ومن الدائمة من وجه لتصادقهما في مادة
 الضرورية المطلقة وصدق الدائمة بدونها في مادة الدائمة المطلقة
 الخالبة عن الضرورية وصدقها بدون الدائمة حيث تكون الضرورية
 في جميع اوقات الوصف لا يكون الدوام في جميع اوقات الدائم
 الرابعة العرفية العامة سميت عرفية لان العرف العام يفهم
 هذا المعنى من السالبة كقولنا الاشئ من النائم يستتقظ فانه
 يفهم منه العرف ان المستيقظ مسلوب عن النائم ما دام نائما
 وعامة لكونها اعم من الخاصة وهي اى العرفية العامة التي
 يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع اوبدوام سلبه اى
 سلب المحمول عنه اى عن الموضوع بشرط وصفه اى وصف الغوا
 للموضوع اى بشرط تصافىات الموضوع بالوصف الغواي
 وقد مر مثالها ايجابا وسلبا في المشروطة العامة فلا حاجة
 الى اعادة وهي اعم مطلقا من المشروطة العامة لانه متى ثبتت
 الضرورية بحسب الوصف ثبت الدوام بحسبه من غير عكس ومن
 الدائمتين لانه متى ثبتت الضرورية او الدوام في جميع اوقات

[illegible]

[Faint handwritten Arabic script at the bottom of the page]

سہ ماہیہ ملکہ حبیبہ رضی اللہ عنہا کی شہادت حضرت حبیبہؓ ۱۲ مندرج

اللادوام كقولنا لا شئ من الكاتب بمحرك الاصابع بالاطلاق
 العام وان كانت سالبة كقولنا لا شئ من الكاتب يساكن الاصابع
 مادام كاتبه لا دائما فكنها اى العرفية الخاصة من سالبة
 عرفية عامة وهى الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهى مفهوم
 اللادوام كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام
 ومثالها اى مثال العرفية الخاصة ليحيا با وسلبا فقدم في المشروط
 الخاصة بعينه الا ان الضرورة بتدل بقولنا دائما وهى اعم
 المشروطة الخاصة لان متى ثبتت الضرورة بحسب الوصف لا دائما ثبتت
 اللوام بحسبه لا دائما من غير عكس ومباشرة لللاثنتين ضرورة
 فقيدها باللاادوام المنافي للادوام واعم من وجه من المشروطة
 العامة يصدق المشروطة العامة بدون العرفية الخاصة في مادة
 الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل انسان ناطق مادام انسانا
 وصدق العرفية الخاصة بدون المشروطة العامة في مادة اللوام
 الصرف بحسب الوصف صدقهما معا في مادة المشروطة الخاصة
 كقولنا كل كاتب بمحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبه لا دائما
 واخص من العرفية العامة لا المقيد اخص من المطلق كذا من الباقين
 لكونهما اعم من العرفية العامة الثالثة الوجودية الالزامية
 وهى اى الوجودية الالزامية هى المطلقة العامة مع قيد الالزام
 بحسب الذات انما قيد الالزامية بحسب الذات وان امكن تقيد

قوله يصدق
 المشروطة العامة
 بدون العرفية الخاصة
 في مادة الضرورة
 الذاتية كقولنا
 بالضرورة كل
 انسان ناطق
 مادام انسانا

قوله في مادة اللوام
 يصدق اى المقيد
 اخص من المطلق
 كذا من الباقين

قوله في مادة اللوام
 يصدق اى المقيد
 اخص من المطلق
 كذا من الباقين

المطلقة العامة باللاضروية بحسب الوصف لانهم لم يعيدوا الوجوه
 اللاضروية بحسب الوصف من القضايا المشهورة الكثيرة الاستعمال
 ولم يعدوا منها واللاضروية عندهم عبارة اى معبرة عن
 ممكنة عامة مخالفة للجزء الاول في الكيفية موافقة له
 في الكم فالوجودية اللاضروية ان كانت موجبة كقولنا كل
 انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة اى لا شئ من الانسان ضاحك
 بالامكان العام فمن موجبة اى فتركيبها موجبة مطلقة عامة
 وهي الجزء الاول وسالبة ممكنة عامة وهي مفهوم اللاضروية ان
 كانت اى الوجودية اللاضروية سالبة كقولنا لا شئ من الانسان
 يضحك بالفعل لا بالضرورة اى كل انسان ضاحك بالامكان
 العام فمن سالبة اى فتركيبها سالبة مطلقة عامة وهي الجزء
 الاول وموجبة ممكنة عامة وهي مفهوم اللاضروية وهي اعم مطلقا
 من الخاصتين لان صدق الضرورة او الدوام بحسب الوصف لا دائما
 يستلزم صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس ومباينة
 للضرورة ضرورة تقيدها باللاضروية المنافية للضرورة واعم
 من الدائمة من وجه لصدقها مع ما مادة الدوام الضار اى الحما
 عن الضرورة وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة وبالعكس
 مادة الدوام وكذا من المشروطة والعرفية العامين لصدقها
 في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة

على قوله خالفه الجزء الاول في كونه
 اى الاجاب والسلب موافقة في الكم
 اى الكيفية واخره بالاول فان
 الضرورة عبارة عن الامكان فان كان
 سلب ضرورة الاجاب فيكون مع
 سلب وان كان سلب ضرورة السلب
 فيكون مع سلب واجب والاشياء
 على الاصطلاح اطلاق
 على قوله لان صدق الضرورة او
 الدوام بحسب الوصف لا دائما
 يستلزم صدق فعلية النسبة
 على قوله خالفه النسبة اى الوجودية
 الاضروية من جهة
 على قوله من الدائمة اى العرفية
 على قوله اى الدوام العرفي
 على قوله لا بالضرورة واعم

الذاتية وبالعكس في مادة اللاد وام بحسب الوصف واخص من المطلقة
 العامة لان المقيد اخص من المطلق ومن الممكنة العامة لانها اعم من
 المطلقة العامة للارابعة من المركبات الوجودية اللادائمة وهي اى
 الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللاد وام
 بحسب لذات وهي اى الوجودية اللادائمة سواء كانت موجبة
 او سالبة فمن مطلقين اى فتركيها من مطلقين عامتين احدىهما
 موجبة والاخرى سالبة ومثالها ما ص في الوجودية الالضورية
 غير انك تبدل قولك لا بالضرورة بقولك لا دائما كقولك كل انسان
 ضاحك بالفعل لا دائما ولا شئ من الانسان بضاحك بالفعل
 لا دائما وهي اخص من الوجودية الالضورية لان صدق المطلقة
 يستلزم صدق المطلقة والممكنة من غير عكس واعم من الخاصتين
 لان اللاد وام مشترك ولا إطلاق الفعل على اعم من الالضورية والدائم
 الوصفين ومباينة للذاتيتين وهو ظاهر واعم من وجه العامين
 لصدق الجميع في مادة المشروطة الخاصة ولا افتراق في مادة
 الدوام الذاتي ومادة اللاد وام الوصفى اخص من المطلقة الممكنة
 العامين وهو ظاهر الخاصة الوقتية وهي اى الوقتية التي
 يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه اعم
 الموضوع في وقت معين من اوقات وجود الموضوع معقلا
 بقيد اللاد وام بحسب الذات هي اى الوقتية ان كانت موجبة

ولا بد من ان يكون الموضوع في وقت معين
 على قوله واطلاق النفس على الموضوع
 ولعدم الوصفين يكون الوجودية لا دائمة
 علم فانها من اعم من اللادائمة
 انه قوله لا بد من ان يكون الموضوع
 فان كان الموضوع في وقت معين
 على قوله لا بد من ان يكون الموضوع
 لا بد من ان يكون الموضوع في وقت معين
 على قوله لا بد من ان يكون الموضوع
 لا بد من ان يكون الموضوع في وقت معين
 على قوله لا بد من ان يكون الموضوع

كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حلوله الأرض بينه وبين
 الشمس لا دايما فمن موجبة أي فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وهي
 الجزع الأول البسيطة الغير المعددة في البسايط وسالبة مطلقة
 عامة وهي مفهوم اللادوام اعني قولنا لا شيء من القمر منخسف باطلاق
 العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر منخسف
 وقت التربع لا دايما فمن سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة
 عامة وهي مفهوم اللادوام وهي قولنا كل قمر منخسف باطلاق العام
 وهي اخص من الوجوه ديتن لانه متى صدقت الضرورة بحسب وقت
 المعين مع اللادوام بحسب الذات صدق الاطلاق مع اللادوام
 واللاضرورة من غير عكس ومن الخاصتين من وجه لصدق الجميع
 مادة الضرورة الوصفية مع اللادوام الذاتي اذا كان الوصف
 ضروريا بالذات بحسب وقت ما كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخفا
 وصدقهما بدون الوقفية اذ لم يكن الوصف ضروريا بالذات الموضوع
 في وقت ما كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع وبالعكس حيث لا يصدق
 الضرورة ولا الدوام بحسب الوصف كقولنا كل قمر منخسف وقت
 حلوله الأرض بينه وبين الشمس لا دايما اذ يمتنع ان يصدق الاحتجاب
 دايما مادام القمر قمر او ذهب بعضهم الى ان المشروطة الخاصة هي
 مطلقا من الوقفية لا ممتنع صدق المشروطة الخاصة بدونها
 لانه متى صدقت الضرورة بشرط الوصف مادام الوصف لا دايما

على قوله في الاول البسيط من قولنا
 من منخسف وقت حلوله الأرض بينه وبين
 الشمس لا دايما فمن موجبة وقتية مطلقة
 الجزع الأول البسيطة الغير المعددة في البسايط
 وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام
 اعني قولنا لا شيء من القمر منخسف باطلاق
 العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
 لا شيء من القمر منخسف وقت التربع لا دايما
 فمن سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة
 عامة وهي مفهوم اللادوام وهي قولنا كل
 قمر منخسف باطلاق العام وهي اخص من
 الوجوه ديتن لانه متى صدقت الضرورة بحسب
 وقت المعين مع اللادوام بحسب الذات صدق
 الاطلاق مع اللادوام واللاضرورة من غير
 عكس ومن الخاصتين من وجه لصدق الجميع
 مادة الضرورة الوصفية مع اللادوام الذاتي
 اذا كان الوصف ضروريا بالذات بحسب وقت ما
 كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخفا وصدق
 هما بدون الوقفية اذ لم يكن الوصف ضروريا
 بالذات الموضوع في وقت ما كقولنا كل كاتب
 متحرك الاصابع وبالعكس حيث لا يصدق
 الضرورة ولا الدوام بحسب الوصف كقولنا كل
 قمر منخسف وقت حلوله الأرض بينه وبين
 الشمس لا دايما اذ يمتنع ان يصدق الاحتجاب
 دايما مادام القمر قمر او ذهب بعضهم الى
 ان المشروطة الخاصة هي مطلقا من الوقفية
 لا ممتنع صدق المشروطة الخاصة بدونها
 لانه متى صدقت الضرورة بشرط الوصف مادام
 الوصف لا دايما

العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان يتمتفص في وقت ملاء دائما فمن سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة التي هي مفهوم اللادوام وهي قولنا كل انسان يتمتفص بلاطلاق العام وهي اعم من الوقتية حيث لم يعتبر فيها تقييد الوقت هي كالوقتية في النسبة الى البقاء والسابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكيها بالاعتبار الضرورة المطلقة امي الذاتية عن جانبي الوجود والعدم جميعا اي ثبوت الحكم ولا يثبته وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب بمعنى ان ثبوت الكتابة للانسان سلب الكتابة عنه ليس ضروريا وسالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشئ من الانسان بكاتب فمن ممكنتين عامتين موجبة وسالبة ولا فرق بين الموجبة والسالبة في المعنى لان كلتاها عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين بل هو في اللفظ فقط لان في الموجبة الايجاب صريح والسلب ضمنى في السالبة بالعكس هي اعم مطلقا من سائر المركبات اخص من الممكنة العامة وهو ظاهر واعم من وجه الملائمة والعامتين والمطلقة العامة لصدق الجميع في مادة الوجودية للضرورة ان كان ثبوت المحمول للموضوع دائما وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكنة بالفعل وبالعكس في مادة الضرورة الذاتية ومباينة للضرورة وهو ظاهر واعلم ان المعتبر في نسب القضايا صدقها في نفسها لا صدق

قيل ان هذا هو المقصود من قوله لا يثبت الحكم ولا يثبت في نفسه بل هو في اللفظ فقط لان في الموجبة الايجاب صريح والسلب ضمنى في السالبة بالعكس هي اعم مطلقا من سائر المركبات اخص من الممكنة العامة وهو ظاهر واعم من وجه الملائمة والعامتين والمطلقة العامة لصدق الجميع في مادة الوجودية للضرورة ان كان ثبوت المحمول للموضوع دائما وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكنة بالفعل وبالعكس في مادة الضرورة الذاتية ومباينة للضرورة وهو ظاهر واعلم ان المعتبر في نسب القضايا صدقها في نفسها لا صدق

قيل ان هذا هو المقصود من قوله لا يثبت الحكم ولا يثبت في نفسه بل هو في اللفظ فقط لان في الموجبة الايجاب صريح والسلب ضمنى في السالبة بالعكس هي اعم مطلقا من سائر المركبات اخص من الممكنة العامة وهو ظاهر واعم من وجه الملائمة والعامتين والمطلقة العامة لصدق الجميع في مادة الوجودية للضرورة ان كان ثبوت المحمول للموضوع دائما وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكنة بالفعل وبالعكس في مادة الضرورة الذاتية ومباينة للضرورة وهو ظاهر واعلم ان المعتبر في نسب القضايا صدقها في نفسها لا صدق

تعد الواحد لا يجوز ان يكون زوجا وفردا معا ولا يجوز ان يتغير كونه
زوجا وفردا معا واما مانعة الجمع ان حكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في
الصدق فقط اى من غير ان يتنافى في الكذب بل يمكن اجتماعهما في
الكذب كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فان الشجر والحجر لا يجتمعان فلا
يجوز ان يكون الشيء الواحد شجرا وحجر معا واما مانعة الخلو ان حكم
فيها به اى بالتنافى بينهما اى بين جزئيهما في الكذب فقط اى من غير
التنافى في الصدق فيجوز اجتماعهما في الوجود كقولنا اما ان يكون
زيد في البحر ولا يغرق فان الكون في البحر وعدم الغرق قد يجتمعان ورجحنا
لكنهما لا يجتمعان عدم الاستحالة انتفاء الكون في البحر انتفاء عدم
الغرق وسالبة كل واحد من هذا القضايا اى المتصلة للزومية ولا نقول
والمنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلق مثبت نفع ما حكم
به في موجباتها فان السالبة للزومية ما حكم فيها برفع الزومية ولا نقول
ما حكم فيها برفع توافق الطرفين في الصدق وعلى هذا فنقسم اشارة الى
تقسيم الشرطية الى المحصورة والمهملة والخصوصية بحسب الانقسام
القضية المحملة اليها لان الاوضاع في الشرطية كالافراد في الحملية
فقال علم ان الكلية الشرطية اى كون الشرطية كلية ان يكون
الثاني لازما في المتصلة للزومية او معاندا في المنفصلة العنادية
للقدم متعلق بقوله معاندا ولازما على تقدير التنازع وكذا الحال
في قوله على جميع التقادير اى لا اوضاع التي لا تنافى في مقدمية المقدم

أي يمكن حصول المقدم عليها سواء كانت محالة في نفسها كقولنا كلما
 كان الفرس انسانا كان حيوانا فان معناه ان لزوم حيوانية الفرس ثابت
 لانسانية الفرس مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية الفرس
 من كونها ضاحكا او كاتبا او ناطقا الى غير ذلك وهي محالة في نفسها
 او لا كقولنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فمعناه ان لزوم حيوانية
 زيد لانسانية ثابت مع كل وضع يمكن ان يجتمع انسانية زيد مع كونه
 قائما او قاعدا او كاتبا الى غير ذلك وهي ممكنة في نفسها وجزئتها
 أي جزئية الشرطية أي كون الشرطية جزئية ان يكون التالي كذلك
 أي مثل ذلك التالي أي لا يزمها او معاندا المقدمها على بعض هذه
 التقادير أي الاوضاع التي لا ينفك في مقدمية المقدم وخصوصيتها
 أي خصوصية الشرطية ان يكون كذلك أي مثل ذلك التالي أي
 لا يزمها او معاندا على وضع معين واهما لها باهما لا الاوضاع و
 الامثلة غير خافية فصور الموجبة الكلية في الشرطية المتصلة
 كلما ومهما ومتى نحو كلما ومهما ومتى كانت الشمس طالعة
 فالتالي موجود وصور الموجبة الكلية في الشرطية المنفصلة
 دائما نحو دائما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجود
 او سوا السالبة الكلية فيهما أي في المتصلة والمنفصلة ليس
 العلة نحو ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس
 العلة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجود او

وسور السالبة الجزئية فيهما أي في المتصلة والمنفصلة قد لا يكون
 نحو قولنا قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا
 قد لا يكون أما أن يكون الشمس طالعة وأما أن يكون النهار موجودا
 وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكل كليهما وليس معهما
 وليس متى في المتصلة وليس أئما في المنفصلة وأما كل أي إهمال
 القضية الشرطية بلفظ لو أي بإدخال لفظ لو وان وإذا في المتصلة
 وأما واو في المنفصلة فإن قيل لفظة معهما لا يصح أن يكون سور
 الكلية المتصلة لأنها موضوعة لعموم الأفراد قلنا إن معهما وانك
 بحسب اللغة موضوعة لعموم الأفراد لكنهم نقلوها إلى عموم
 الأضواء فخلوها سور الكلية المتصلة ولما توقف بعض
 العكس على التناقض فقدمه فقال فصل في التناقض ثم ورد
 تعريف ماهية تناقض القضايا لأنه المقص بالنظر فقال وهو
 اختلاف قضيتين واحترز به عن اختلاف غير القضيتين كالمفرد
 وكالمفرد والقضية والأولى أن يقال إن قوله قضيتين وقوله
 بالسلب والإيجاب تحقيق المفهوم التناقض إلا فالحيثية المذكورة
 بعدة يعني عنه لأن اختلاف غير القضيتين والاختلاف غير
 الإيجاب والسلب لا يكون بهذه الحيثية وقوله بحيث يقتضي
 يخرج الاختلاف الغير المقضي وقوله لذاته يخرج الاختلاف
 المقضي لأن يكون أحدهما صادقة والآخرى كاذبة لذاته

ما كان
 من غير
 أن يكون
 له
 كذا

على قوله إذا كان قالوا
 كلامهم من ذلك
 أن قولهم
 لا يكون
 إذا كانت الشمس طالعة
 كان الليل موجودا
 قد لا يكون
 أما أن يكون الشمس طالعة
 وأما أن يكون النهار موجودا
 وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكل كليهما وليس معهما
 وليس متى في المتصلة وليس أئما في المنفصلة وأما كل أي إهمال
 القضية الشرطية بلفظ لو أي بإدخال لفظ لو وان وإذا في المتصلة
 وأما واو في المنفصلة فإن قيل لفظة معهما لا يصح أن يكون سور
 الكلية المتصلة لأنها موضوعة لعموم الأفراد قلنا إن معهما وانك
 بحسب اللغة موضوعة لعموم الأفراد لكنهم نقلوها إلى عموم
 الأضواء فخلوها سور الكلية المتصلة ولما توقف بعض
 العكس على التناقض فقدمه فقال فصل في التناقض ثم ورد
 تعريف ماهية تناقض القضايا لأنه المقص بالنظر فقال وهو
 اختلاف قضيتين واحترز به عن اختلاف غير القضيتين كالمفرد
 وكالمفرد والقضية والأولى أن يقال إن قوله قضيتين وقوله
 بالسلب والإيجاب تحقيق المفهوم التناقض إلا فالحيثية المذكورة
 بعدة يعني عنه لأن اختلاف غير القضيتين والاختلاف غير
 الإيجاب والسلب لا يكون بهذه الحيثية وقوله بحيث يقتضي
 يخرج الاختلاف الغير المقضي وقوله لذاته يخرج الاختلاف
 المقضي لأن يكون أحدهما صادقة والآخرى كاذبة لذاته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

مستلزمة لقضية اخرى مع هذا قياس لاننا نسلم ان قولنا فلان
يطوف بالليل وحده يستلزم بقولنا فهو سارق بل مع قولنا كل من يطوف
بالليل فهو سارق ولا نسلم ايضا ان قولنا لما كانت الشمس طالعة فالهبل
موجود قضية واحدة مستلزمة لقضية اخرى لان كلمة لما دالة
على الاتصال والوضع فيكون بالحقيقة مركبة من قضيتين وقوله
متى سلمت اشارة الى ان مقدمات القياس لا يجب ان يكون مقولة صادقة
في نفس الامر فيستلزم القياس الصادق المقدمات غيره وقوله لزم عنه
اي عز ذلك القول المؤلف يخرج ما يستلزم قولنا اخر بخصوص المادة
كما في قولنا لا شيء من الانسان مجزئ كل مجزئ ماد فانه يلزم منه لا شيء
من الانسان مجزئ لكن بخصوص المادة لا في نفس القضايا وايضا يخرج
الاستقراء الغير التام والتمثيل فان مقدماتهما اذا سلمت لا يلزم
عنهما شيء لكونهما ظنيين يمكن تخلف مدلوليهما عنهما ولم يؤثرت
الضمير ليعود الى القضايا بالبنية بذلك على ان الهيئة التالية خلا
في الاثنان وان المطلوب لا يحصل من تلك القضايا الا مع الهيئة بخصوصية
وقوله لذاته احتراز عما يلزمه قول اخر بواسطة مقدمة اجنبية او بواسطة
مقدمة في قوة المذكور وقوله قول اخر اي مغاير لكل واحدة من المقدمات
اشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمات والا لزم ان يكون
كل قضيتين في نفس القياس وليس قياسا للمقدمة في قولنا ان كان اب مجزئ
لكن اب مجزئ ليست ج د بل لزمه لا ب وفي قولنا كل ج ب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وكل باب فكل باب ليست ج ب بل هو موصوف
بوصف خصوصية التأليف فلا يرد النقص مع أن الحواجز
ليس بقياس ولقائل أن يقول المراد من القضايا القضايا بالفعل ولا علم
فإن يريد الأول لزم أن لا يكون محقق لنا كل متغير حادث قياساً
وقد اجمعوا على أنه قياس من محذوف الصغرى أن يريد الثاني لزم أن يكون
القضية المركبة بالقياس إلى العكس قياساً لأنها وان كانت قضية
واحدة بالفعل لأنها اتحدت بالتركيب بحيث لا يطلق عليها بعد
التركيب لا قضية لكنها قضايا بالقوة واعلم أنه انما سمي القياس
قياساً لأنه جعل فيه النتيجة المحمولة مساوية للمقدّمين في المعلوماتية
لما في غ عن تعريف القياس شرع في قسميه فقال وهو القياس على
قسمين استثنائي يسمى استثنائياً لا شتماله على الاستثناء ان كان عين
النتيجة او نقيضها مذكورة فيه أي في القياس بالفعل وانما قيل بالفعل
لان ذكر النتيجة في القياس لا قدر ان حاصله بالقوة ايضاً يكون مستثلاً
على اجزاء النتيجة ومعنى كون النتيجة مذكورة بالفعل في القياس ان
باجزائها المادية وهيئتها التأليفية مذكورة في القياس وان
عرض عليها ما يخرجها عن كونها قضية وعن احتمال لازمها هو
بهذا يخل ما اورد وان الاستثمال بنا في وجوب المغايرة وان النتيجة
لو كانت بعينها مذكورة في القياس كان العلم بالنتيجة مقدماً على
القياس وان نقيضها لو كان بعينه مذكوراً في القياس كان للنقد

ثم من الوجه الثاني الأكبر يكون ضارفاً لا شاح وان كان الحد الأوسط على النفس
موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى كقولنا كل انسان ناطق وكل صاحب
انسان وهو الشكل الرابع وانما جعل رابعاً لانه يخالف الاول في المقدتين
جميعاً ولذلك كان بعيداً عن الطبع واسقطه بعضهم عن درجة الاحتياج
وان كان الحد الأوسط محمولاً فيهما أي في الصغرى والكبرى كقولنا كل
ناطق انسان فلا شى من الحجر انسان فهو الشكل الثاني وانما جعل ثانياً
لموافقة الاول في الصغرى التي هي اشرف لمقدتين لا شمله على الا صغر
اعنى الموضوع الذي لاجله يطلب المحمول وان كان الحد الأوسط موضوعاً
فيهما كقولنا كل انسان ناطق وكل انسان ضاحك فهو الشكل الثالث
وانما جعل ثالثاً لموافقة الاول في الكبرى التي هي اخصل لمقدتين
بعضها فاضل الى ان جعل موضوع المطلوب الذي هو الا صغر
الصغرى التي تشتمل على الا صغر اشرف جعل المحمول الذي هو الا كبر
والكبرى التي هي تشتمل على الا كبر اخس بعد الا يخفى والظاهر ان
وجه البعد عنده ان الا صغر لما كان اقل افراد ايبنى ان يكون
اخس وكذا ما هو مشتمل عليه والا كبر لما كان اكثر افراد ايبنى ان
يكون اشرف وكذا ما هو مشتمل عليه ولهذا صار جواباً عن الكل اسف
من الجري اقول ان الا كبر وان كان اكثر افراد الكنه ليس مطلقاً
لذاته بل هو انما يطلب لاجل الموضوع وهو ان كان اقل افراد
لكنه ليس مطلوباً لاجل المحمول بل لذاته فيكون جعل الا كبر

الذهن والخارج وإنما يسمى لئلا فادة الكلية أي العلوية كقولنا
 هذا متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط مجموم فهذا مجموم فالحد الاوسط
 وهو متعفن الاخلط علة لنسبة الجمي المهذا في الذهن والخارج
 واني انما سمي انيا لافادته الانية اعنى الثبوت في العقل وهو
 الذي يكون الحد الاوسط فيه علة النسبة في الذهن فقط
 وفي الخارج معلول لها كقولنا هذا مجموم وكل مجموم متعفن
 الاخلط فهذا متعفن الاخلط فالجمي معلول في الخارج وهو
 في الذهن علة لان تصور المعلول علة لتصور العلة في الذهن
 لكن هذا اخر الكلام في شرح هذه الرسالة
 والحمد لله رب العالمين والصلوة
 على خير خلقه محمد وآله
 اصحابه اجمعين
 فتمت

خاتمة الطبع

حمدالك يا من جعل ميزان منطق الان يدبر الميزان ليؤثر صحيح
 النكار من السقيمة تهذيب البيان سبحان الذي شرفنا بتصديق
 ماجاد به من خفص من الموجودات كحجج والبيانات وعظمنا باذعان حاصل
 من المطالب الاسلامية من ترتيب الذين خواهم الايصال الى طريق
 الحق قياسات منجزة لليقينات ومزلية للشبهات امّا بعد فيقول

المفقر الى رحمة علام الغيوب الكامل بالتقاصص والمتملى بالعبود بالملقب
 بمحمد والدعوى بيقين غفر الله له ولوالديه وحسن اليها واليه لما كان
 شرح ميزان المنطق المسمى ببديع المميزان في صناعة البرهان
 ادق متانة واكثر فائدة ومن ثمه قد اهل المدرسون من التدريس والمهر والوفاء
 قصدوا الى تحصيل ما فيه من الفوائد النفيسة والعوائد اللطيفة ولم ينسوا
 ان اسلية بحلية الحواشي لتندفع عنه المعضلات والغواشي والداخل
 لدفع العويصات للمحواشي المنهية اظهر من ان يخفى فالتزمست عليها
 للتشبية لانه بااجد وحسرى وكلام لم يكتب الشارح في الحاشية
 وانه كان عسرا جعلة من حاشية نور الله والجمال بن نصير الى ان
 مع العسر يسرا وقد بالغت في تصحيره سبالغة كثيرة ونظرت بنظرات
 غزيرة بل قد لاحظت ملاحظة ثمانية اوراق من الاول ام اربعة المعنى
 علامة النحرير الفهامة هو من له طول الباع في العلوم النقطية
 الذي كان له يد طولى في الفنون العقلية مصحح المطبعة المحمدية مولانا المولى
 الهى محبش الفيض آبادى اسبغ السطيل النعم والايادى ثم الى
 آخر الكتاب عاين معاينة متتالية الفاضل الكامل البارع الاكمل مشرف
 المعقول المنقول المتعزز بعزة العلم والجاه مولانا المولى
 فضل الدين محمد لطف الله حصل في الدنيا ما يتمنى
 وجعل حسنة خير من اولاده فارجو من الله ان يوفق الناظر له عاين
 في حق هؤلاء المصنفين وكلاما وجد بهوا من تلم النسخ كان من السائر

وأذا اكمل هذا الكتاب من التحشية والتصحيح قد نسخ نسخة التي كان
 خط نسخة نسخ نسخ الشافعي والشافعي والشافعي المستعصم بأبد والشافعي
 المولوي هادي علي استاذ الاساتذة الذين لهم في هذه الصناعات
 وحاشية غيرة الرشيد في الحنفى والشافعي المولوي أحمد علي هو صاحب
 الفضل والافضل ثم معدن الرواة والشافعي محزون الفتوة والعطاء
 الجوهري والامتنان علي بن محمد خان العثمان فوري صانه البتة
 جواد الزمان وحماه عن الماشي والعدوان صاحب المطبعة الحجرية
 بالعلوية الواقعة في الشوق القديم للجنوبين الباب الاكبرى والمسجد
 عتيق قد طبعها باصابع يده الشافعية لانواع الصنائع طبعا مطبوعا
 لها تعال طبع الاذكيار غبا عن قرينة الغيب اللهم جعل طبعة
 مطبوعة الانام وصيره مرجع الخواص والعوام وقد خرج من قلب الطبع
 في ثلثة عشر الصفح المظفر من الشافعية عشرة من المئات الهجئة
 ونصف ثلثة عشر عشرة الائمة من العشرات المضية مطبوعا
 يوم سبي مع ربع ربع ثلثة عشر في اللغة العيسة متبارك الذي
 فصل نوعا باوراك الكلمات والهجزيات ويسترجعنا بفصل
 الشافعي من سائر النسيات والهويات والكل التيمات على رسول محمد النبي
 جونا على المودة على الواصلين من انهم لا يصل الى طريق الاسلام انما

